مقدمات
في مصطلح الحديث

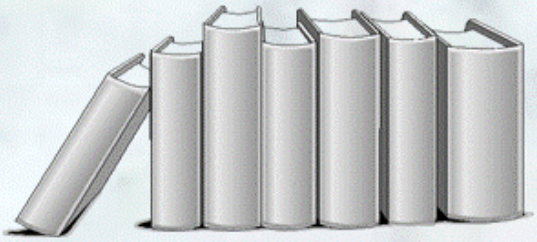

عبدالله بن حمود الفريح

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد الله الذي وسع كل شيء علماً ، أحمده حمداً يليق بجلاله ، فله في كل يوم من حياتنا علامات تدل على جزيل إنعامه وعظيم امتنانه ، ثم الصلاة والسلام على خير من بلَّغ الرسالة ، وأدَّى الأمانة ، ونصح للأمة ، وجاهد في الله حق جهاده ، فكانت رسالته واضحة قال فيها :"**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِها لاَ يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلاّ هَالِكٌ. مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلاَفاً كَثِيراً** "[1].

فحمل تلك الرسالة أفذاذ هذه الأمة صحابته صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فسمعوا منه ووعوا وحملوا وبلَّغوا فضربوا أروع الأمثلة في العلم والعمل، فلهم من قول النبي – صلى الله عليه وسلم– حظ وافر حين قال:: **نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ** "[2]، وهو القائل صلوات ربي وسلامه عليه : " **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**"[3] ، وكان لهذا الحديث أيضاً أهلون ، يضعون الحديث ويدخلون فيه ما ليس منه فيزيدون ويحرِّفون بقصد وبغير قصد على اختلاف نيَّاتهم في ذلك ، فظهر عندنا ما يُخشى الاستدلال به وهو الموضوع ، وأيضاً الحاملون للحديث من غير الصحابة يتفاوتون في الحفظ والإتقان والعدالة ، فاختلف الناقلون في نقلهم لاختلاف ضبطهم وعدالتهم ، مما أدَّى إلى تفاوت الأخبار من حيث القبول والردَّ فظهر عندنا أيضاً ما يُخشى الاستدلال به وهو الضعيف على اختلاف أنواعه.

ولكن انبرى لهذا كله رجال الإسناد ، الأئمة النقَّاد ، وجهابذة الحديث ، وصيارفة هذا المعدن الثمين ، فميَّزوا صحيحه من سقيمه وِفْقَ طُرُقٍ برجالها تتبعوها ، وقواعدَ أرسوها ، ومصطلحات وضعوها ، ظهر على إثْرِها هذا العلم علم مصطلح الحديث ، فتناوله أهل العلم بالشرح والبيان والتفصيل والإيضاح ، وتتابعت الشروح بين شارح ومختصر على تفاوتها ، وإليك أخي طالب العلم أقدِّم هذه الوريقات ، التي لم يكن القصد من إعدادها هو النشر لتكون في متناول جميع طلاب العلم ، بل هي دورة يسيرة لمدة خمسة أيام كان فيها هذه المقدمات وهي (**مقدمات في مصطلح الحديث**) واجتهد بعض طلبة العلم – جزاهم الله خير الجزاء – في طباعتها وتهيئتها لتعين على المراجعة لما تمَّ طرحه في تلك الدورة ، وهي على اسمها مقدمات تفيد طالب العلم المبتدئ في هذا العلم ، وهي في مباحثها تساير المباحث التي جاءت في منظومة البيقوني – رحمه الله – في مصطلح الحديث ، فالمباحث هنا وهناك متقاربة ، وقد أزيد عليها بعض المباحث كمقدمة يسيرة في الجرح والتعديل ، ومقدمة فيها نبذة مختصرة عن أمَّات الكتب الحديثية ومؤلفيها ، وإيراد بعض التنابيه وأسماء بعض الكتب في بعض مباحث المصطلح ، والله أسأل أن يوفقني وإياك لإتباع سنة النبي –صلى الله عليه وسلم– وتمييز صحيحها من سقيمها إنه جواد كريم .

كتبه / عبدالله بن حمود الفريح

الحدود الشمالية – رفحاء – forih@hotmail.com

---

(١) رواه أحمد وابن ماجه من حديث العرباض بن سارية.

(٢) رواه أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت .

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

تمهيد

مصطلح الحديث : تعريفه، و فوائده .

تعريف مصطلح الحديث :

هو علم يُعرف به حال السّند والمتن من حيث القبول والرد.

وفائدته : معرفة ما يُقبل ويُردُّ من المتن.

والحديث يتكون من شقين : السند والمتن.

السّند : هو سلسلة الرّجال الموصلة للمتن ، وأحيانا يسمّى طريق ، ويُستفاد منه معرفة حال الحديث من حيث الصّحة والضعف.

المتن: هو ما انتهى إليه السّند من الكلام .

مثال : قال البخاري – رحمه الله – حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنّه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– على المنبر قال : سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : " **إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ اِمْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَته إِلَى دُنْيَا يُصِيبهَا أَوْ اِمْرَأَة يَنْكِحُهَا فَهِجْرَته إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**" .

فالسند هو : حدثنا الحميدي....." إلى سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم- يقول : "....

والمتن هو : " **إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ** ....." إلى تمام الحديث " .

وبالنظر إلى السند وتتبع رجاله في كتب الجرح والتعديل نجد رجال السند لا قدح فيهم .

وبالنظر إلى المتن نجد أنه ليس فيه شذوذ ولا علّة .

فالحديث على هذا يكون مقبولاً.

غايات علم المصطلح ، ومتى بدأ التأليف فيه؟

غايات علم المصطلح:-

١- علم المصطلح يحفظ دين الإسلام من التحريف والتبديل ، ولولا أن هيّأ الله هذا العلم لهذه الأمة لالتبس الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم- بكلام الناس.

٢- معرفة صحّة ما نتعبّد به من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

٣- حُسن الاقتداء بالنبي – صلى الله عليه وسلم – ولايكون ذلك إلا باتباع ما صحّ عنه.

٤- ابتعاد المسلم عن الوعيد العظيم من التحدث على رسول الله- صلى الله عليه وسلم - بالكذب ، ففي صحيح مسلم من حديث المغيرة بن شعبة ، وسمرة بن جندب – رضي الله عنهما - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- :" **مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**" ، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – : " **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**".

٥- حفظ العقول ، والكتب من الخرافات والإسرائيليات التي تُفسد العقيدة والعبادات.

الإسناد من خصائص هذه الأمة:

إنّ الله – تعالى- تكفّل بحفظ كتابه ، ومن كمال حفظه للقرآن حفظ السُنّة ؛ لأنها مفسِّرة للقرآن.

ولذا هيّأ الله – عزوجل- لهذه الأمّة رواةً عدولاً ينقلون هذة السُّنة جيلاً بعد جيل، ليحفظوا على الناس دينهم من عهد الصحابة-رضي الله عنهم- حتى عهد تدوين الحديث ، وبين عصر الصحابة وعصر تدوين السُّنة يوجد رجال هم رجال أسانيد الحديث لذا نبّه الأئمة على أهمية السّند.

قال عبد الله بن المبارك - رحمه الله – : " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ." رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، وروى آثاراً أخرى تبيّن أهمية الإسناد ، ورواه الترمذي في العِلَل من جامعه ، وقال أبو حاتم الرازي-رحمه الله- : " لم يكن في أمّة من الأمم منذ خلق الله آدم أمّة يحفظون آثار نبيهم غير هذه الأمّة."[4]

نشأة التصنيف في علم الحديث:

كانت قواعد علم مصطلح الحديث مبثوثة فى قلوب الرجال ، وهذا من عهد الصحابة - رضوان الله عليهم- فهم ما إن يسمعوا كلاما حتى يعرضوه على كلام الله – تعالى- ، وعلى سُنّة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ،كانوا إذا سمعوا حديثاً من

---

(٤) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٠/٣٨) ، و انظر : منهاج السنة النبوية (٣٧/٧).

رجل سألوا عنه غيره : " هل سمعت هذا الحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ؟ " وهذا من شِدّة حرصهم وتثبتهم – رضوان الله عليهم- ، وأحيانا يطلبون ممن يحدّثهم شخصا آخرا سمع بالذي حدّثهم به .

ثم بعد ذلك بدأت هذه القواعد تزداد في عصر التابعين وعصر تابعي التابعين- رحمهم الله- ، حتى بدأت تظهر بعض مباحث علم المصطلح في بعض المصنّفات كما ظهرت على سبيل المثال في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي – رحمه الله – وأيضا في مقدّمة صحيح مسلم جملة من المباحث في مصطلح الحديث ، ثم جاء الإمام الترمذي –رحمه الله- وذكر في نهاية كتابه الجامع كتاب أسماه (كتاب العلل).

ثم بعده أبوحاتم في كتابه (قواعد الجرح والتعديل) ، وكل هذه القواعد كانت متفرقة في كتبهم .

ثم بدأ بعد ذلك التصنيف المستقل في قواعد المصطلح ، فكان **أوّل من صنّف في مصطلح الحديث هو: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي في كتابه (المحدّث الفاصل)** ، ثم تتابعت التصانيف حتى جاء الخطيب البغدادي فصنَّف العديد من المؤلفات التي تهتم بعلم الحديث مثل كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) وهو في آداب الرواية، وكتابه (الكفاية في علم الرواية) ، واستمر التصنيف بعده حتى جاء أبو عمرو ابن الصلاح حيث جمع ما تفرّق في كتب الخطيب البغدادي في كتاب أسماه (علوم الحديث) .

وكل من جاء بعده عكف على هذا الكتاب بين منتقد ، و منتصر ، وشارح ، وناظم ومختصر للشرح ، ومستدرك ؛ **ومن أحسن ما أُلف على هذا الكتاب: كتاب (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر ، و (فتح المغيث) للسّخاوي ، و(تدريب الراوي) للسيوطي** - رحمهم الله جميعا -.

النظر في الحديث صحة وضعفاً يتطلب من طالب العلم النظر في ثلاثة محاور وما تقتضيه :

١- مصطلح الحديث.
٢- الجرح والتعديل .
٣- دراسة الأسانيد .

والذي سنتناوله في هذه المقدّمات هو ما يخص مصطلح الحديث ، ونعرّج بلمحة يسيرة على الجرح والتعديل ، وأمّا دراسة الأسانيد فهي التطبيق العملي للخطوتين السابقتين ، فهي تحتاج إلى تطبيق عملي، وهذا ربما يكون صعب في هذه الدورة اليسيرة .

الفرق بين الحديث والأثر والخبر:

الحديث : هو ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو وصف.

مثال القول :الحديث السابق : **" إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ "**.

مثال الفعل : حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي – صلى الله عليه وسلم – إذا أراد أن ينام وهو جُنب غسل فرجه ، وتوضأ للصلاة".

مثال التقرير : حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – : "أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم – سأل الجارية: أَيْنَ اللَّهُ؟ فقالت في : السَّمَاءِ" فلم ينكر رسول الله _ صلى الله عليه وسلم - قولها ؛ لأنّه هو الصحيح ، فكان كأنما قاله هو أو أقرها عليه وهذا يسمّى: إقرار منه صلى الله عليه وسلم .

مثال الوصف : و هو ما حوى صفة من صفات رسول الله - صلى الله عليه وسلم – مثل حديث ابن عباس – رضي الله عنه – : " كَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ وَكَانَ جِبْرِيلُ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ"، وهذا مثال على صفة خُلُقه صلى الله عليه وسلم ، وأمّا خَلْقه فحديث البراء بن عازب – رضي الله عنه – :

" كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم – أحسن الناس وجهاً ، وأحسنهم خَلْقا ، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير".

والأثر : هو ما جاء عن غير النبي - صلى الله عليه وسلم - من الصحابة – رضي الله عنهم-، أو التابعين- رحمهم الله- ، أومن دونهم.

مثاله : ما أخرج مالك في موطئه ، عن عبد الله بن دينار قال: " سمعت عبد الله بن عمر يُسئل عن الكنز ما هو؟ فقال: هو المال الذي لا تؤدى زكاته".

والخبر : هو ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن غيره من الصحابة – رضي الله عنهم- ، أو التابعين-رحمهم الله-، أو من دونهم.

تنبيه : من أهل العلم من جعل الأثر أشمل وأوسع ، فجعله يشمل كل ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، أو الصحابة- رضي الله عنهم- ، أو التابعين-رحمهم الله- والأمر في هذا واسع.

قاعدة : كل خبر فهو حديث أو أثر ، وكل حديث فهو خبر.

المقدّمة الأولى : أقسام الحديث باعتبار المنقول عنه.

والكلام في هذه المقدّمة عن الجهة التي صدر منها الحديث ، فهو قد يُنسب لله – جل وعلا – ، وقد يُنسب للنبي - صلى الله عليه وسلم- وقد يُنسب إلى الصحابي والتابعي ، فأقسامه باعتبار ذلك كما يأتي :

أولا : الحديث القدسي :

هو ما رواه النبي – صلى الله عليه وسلم - عن ربه — جل وعلا– .

ويسمّى: الحديث الرباني أو الحديث الإلهي.

مثاله : ما جاء في الصحيحين ، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه- قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم- : " **يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي**". الحديث.

الفرق بين القرآن والحديث القدسي:

القرآن الكريم	الحديث القدسي
– متعبّد بتلاوته. – معناه ولفظه من الله — عزوجل– . – يَحْرُم على الجنب مسّه. – ثبت بالتواتر فقد تكفل الله — عزوجل– بحفظه فهو مقطوع بصحته. – القرآن معجزة تحدى الله به العرب،فأقصر سورة منه معجزة. – القرآن لا يجوز روايته بالمعنى.	– غير متعبّد بتلاوته. – معناه من عند الله ولفظه من عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم – . – لايُشترط الطهارة لقراءته . – فيه الصحيح ، والضعيف، والحسن ،والموضوع. ـليس معجزة في ذاته. ـيجوز روايته بالمعنى.

ثانيا: الحديث المرفوع:

تعريفه : هو ما تقدّم في تعريف الحديث ، وهو على نوعين :

الأول : المرفوع الصريح : وهو ما أُضيف إلى النبي- صلى الله عليه وسلم – مباشرة من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو وصف خُلُقي أو خَلْقي وتقدّمت الأمثلة عليه.

الثاني : المرفوع حُكماً :وهو ظاهره ليس مضافا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ولكنه فى حكم المضاف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- .

مثاله: قول الصحابي عن شيء بأنه من السُنّة.

مثل قول ابن مسعود- رضي الله عنه - : " من السُّنّة أن يُخفي التشهد " يعني في الصلاة .[٥]

قال ابن الصلاح – رحمه الله- : " و هكذا قول الصحابي: " من السُّنّة كذا " فالأصح أنّه مسند مرفوع ، لأن الظاهر أنّه لا يريد إلا سُنّة رسول الله- صلى الله عليه وسلم –" .

وأيضا قول الصحابي: " أُمرنا" أو " نُهينا " أو " أُمر الناس" ونحو ذلك ، فهو في حكم المرفوع ، لقول ابن عباس- رضي الله عنه - : " أُمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خُفِفَ عن الحائض "[٦].

فهذه الأمور لا يمكن أن تُقال بالرأي فلها حكم الرفع.

ثالثا : الحديث الموقوف :

تعريفه: هو ما أُضيف إلى الصحابة من أقوالهم ، أو أفعاهم ، أو تقريراتهم ، موقوفاً عليهم ،والموقوف منه الصحيح ، والحسن، والضعيف ، والموضوع . [٧]

مثاله: قول ابن عمر- رضي الله عنه - : "إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك ، ومن حياتك لموتك "[٨].

مثال آخر على الفعل : من فعل ابن عمر- رضي الله عنه - : " كان ابن عمر إذا قام له رجل عن مجلسه لم يجلس فيه "[٩].

رابعاً : الحديث المقطوع :

تعريفه:هو ما جاء عن التابعين من أقوالهم ، أو أفعالهم موقوفاً عليهم ، و أَدخل بعض أهل العلم في المقطوع ما رُوي عمن دون التابعين أيضاً ، والمقطوع منه الصحيح ، والحسن ، والموضوع.

مثاله: قول ابن سيرين- رحمه الله- : " إنّ هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم".[١٠]

و مظانُّ وجود الموقوف والمقطوع كتب المصنفات كمصنف عبدالرزاق، وابن أبي شيبة.

---

(١) رواه أبوداود والترمذي.

(٢) رواه البخاري .

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح.

(٤) رواه البخاري.

(٥) رواه مسلم .

(٦) رواه مسلم.

المقدّمة الثانية: أقسام الحديث باعتبار عدد طُرُق نقله إلينا.

والتقسيم فى هذه المقدّمة يتعلّق بالسند ، فإنّ كل حديث لابد له من طريق الذي هو السّنَد ، وقد يكون للحديث الواحد أكثر من طريق ، ولبيان ذلك نقول: إنّ الحديث باعتبار عدد طرق نقله إلينا ينقسم إلى قسمين : إليك بيانهما بالمثال :

القسم الأول : المتواتر

تعريفه: هو ما رواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطئوا على الكذب ، وأسندوه إلى شيء محسوس .

وإليك توضيح التعريف:

" **ما رواه جماعة** " : أي أنّ في كل طبقة من طبقات إسناده رواة كثيرون.

" **يستحيل فى العادة أن يتواطئوا على الكذب** " : أي لا يمكن عقلاً أن يكون هؤلاء الرواة الكثيرون اتفقوا على اختلاق هذا الخبر ، أمّا إذا أمكن أن يتواطئوا على الكذب بأن يتفقوا على اختلاق الحديث فلا يسمّى حينئذ متواتراً.

" **وأسندوه إلى شيء محسوس** " : كقولهم سمعنا ، أو رأينا ، أو لمسنا ، أو حدثنا، و نحو ذلك من الألفاظ التي تدل على الحواس.

مثاله : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " **مَنْ شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وَجَبَتْ لهُ الجَنَّةُ** "

هذا الحديث رواه أربعة وثلاثون صحابياً ، وراوه عنهم خلق كثير فهو حديث متواتر.

أنواع المتواتر:

للمتواتر قسمان : متواتر لفظاً ومعنىً ، ومتواتر معنىً فقط.

أولاً : المتواتر لفظاً ومعنىً.

تعريفه : هو ما اتفق الرواة على لفظه ومعناه.

ومثاله : قول النبي - صلى الله عليه وسلم- : " **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ** " .

هذا الحديث رواه أكثر من (٦٠) صحابياً ، منهم العشرة المبشرون بالجنة ، ورواه عن هؤلاء خلق كثير.

ثانياً: المتواتر معنىً فقط.

تعريفه : هو ما اتفق فيه الرواة على معنىً كُلِّي ، واختلفت فيه ألفاظ الحديث.

مثاله : حديث الشفاعة المعنى فيه واحد والألفاظ مختلفة ، وكذلك أحاديث المسح على الخفين.

مما تواتر حديث منْ كذبْ ومن بنى لله بيتاً واحتســـــبْ

ورؤية شفاعة والـــحوضُ ومسح خفين وهذي بعـــض

تنبيهان:

التنبيه الأول : اختلف ما هو عدد الرواة الذي يكون به الحديث متواتراً ، فقيل :أربعة ، وقيل :خمسة ، وقيل: ستة ، وقيل غير ذلك ولكلٍ إسناد يستند إليه.

أمّا ما دون الأربعة فهو الغريب ، والمشهور ، والعزيز -كما سيأتي- في قسم الآحاد ، والصواب: أنه لا معنى من تعيين عدد رواة المتواتر ما داموا كثيرين .

التنبيه الثاني : الأحاديث المتواترة تفيد العلم واليقين ، ولذلك بعضهم يقول إنّ الحديث المتواتر لابد من قبوله وتصديقه تصديقاً جازماً من دون تردّد ، فجعل المتواتر كله مقبول و صحيح لاحاجة إلى البحث في أحوال رواته ، والصواب : أنّه لا يعني أنّ كل حديث متواتر صحيح لا يحتاجُ أن ننظر إلى أحوال رواته ، بل العبرة بضبط الرواة و عدالتهم ، فقد تكون الطرق كثيرة ومع ذلك فالحديث غير صحيح.

مثال ذلك: حديث : **" الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ"**.

ورد من رواية (١١) صحابياً ، إلا أنّه ليس له إسناد يثبت.

قال عنه العقيلي – رحمه الله- : " أن في هذا الباب ليِّنة "[11]

قال الحافظ أبو موسى المديني- رحمه الله- : " كم من حديث له طرق تُجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد "[12]

القسم الثاني : الآحاد.

تعريفه : و هو ما لم يكن متواتراً ، فهو يأتي بطرق محصورة يمكن إحصاؤها لقلّتها، وإن شئت فقل الآحاد هو : مالم يجمع شروط المتواتر.[١٣]

والآحاد له أقسام ثلاثة : المشهور، والعزيز، والغريب.

القسم الأول : المشهور:

تعريفه : وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقاته ، ما لم يبلغ حدَّ التواتر.

مثاله : حديث: **" إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ فَإِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"** .

فلو تأمّلت هذا الحديث لوجدت أنّه رواه البخاري ، ومسلم ،وأحمد، والطبراني ،والخطيب – رحمهم الله - .

---

(١) انظر: الضعفاء للعقيلى (٣٢/١) ، وانظر: مقدمة ابن الصلاح .

(٢) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣٢٨/١).

(٣) انظر: نزهة النظر ص (٢٦).

رواه هؤلاء عن خمسة وهكذا في كل طبقة من طبقات رواته لا يقلّون عن الثلاثة حتى نصل إلى الصحابي فنجدهم أربعة من الصحابة ، فالبخاري ومسلم ينتهي إسنادهم إلى عبد الله بن عمرو بن العاص- رضي الله عنه - ، والطبراني إلى أبي هريرة - رضي الله عنه - ، وأحمد إلى زياد بن لبيد - رضي الله عنه - ، والخطيب إلى عائشة- رضي الله عنها – [14].

مثال آخر : حديث : " **الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**".

فهذا الحديث رواه البخاري-رحمه الله- وينتهي بإسناده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنه - ، ورواه مسلم وينتهي سنده إلى عبدالله بن عمرو بن العاص — رضي الله عنه — أيضاً ، ورواه مسلم- رحمه الله- من طريق آخر ينتهي إلى أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – ، ومسلم من طريق ثالث وينتهي إلى جابر بن عبدالله – رضي الله عنه – [15].

تنبيه : ما تقدّم هو المشهور في مصطلح الحديث ، وهناك أحاديث يطلق عليها الناس أحاديث مشهورة لا يريدون بها المعنى الإصطلاحي الذى بيّناه وإنما يقصدون بها أحاديث مشتهرة بين الناس.

تنبيه وتوضيح : العبرة في النّظر في طبقات السّنَد هو : أقل عدد في أي طبقة ، بمعنى لو وُجد حديث في كل طبقة من طبقات رواته ثلاثة رواة إلا طبقة واحدة فيها راويان فإنّه يسمّى (عزيزاً) فلايصح أن نقول عنه (مشهوراً) ،لأن المشهور يجب أن يكون فى جميع طبقات سنده ثلاثة فأكثر أمّا العزيز اثنان فأكثر.

القسم الثاني : العزيـــز:

تعريفه : هو ما لا يقل عدد رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند.

مثاله : حديث : " **لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**".

لو تأمّلتَ هذا الحديث لوجدت أنّه رواه البخاري وينتهي سنده إلى أبي هريرة – رضي الله عنه - ، و رواه مسلم وينتهي سنده إلى أنس بن مالك – رضي الله عنه - ، وأيضاً رواه البخاري من هذا الطريق طريق أنس - رضي الله عنه -، فإذا كان في إحدى طبقاته راويان و لم يقل عن اثنين فهو عزيز ، ويكفي أن تعرف أنه لم يروه إلا أبا هريرة وأنس – رضي الله عنهما – فهذه طبقة من طبقاته.

القسم الثالث :الغريـــــب :

تعريفه : هو ما رواه واحد ولو في طبقة من طبقاته ، وقد تقدّم التنبيه على أنّ العبرة هي أقل الطبقات ، وقد يكون في جميع السند لم يروه إلا راوٍ واحد.

مثال : حديث: " **إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ**" .

---

(١) انظر: البخاري فى صحيحه حديث (١٠٠) ، ومسلم فى صحيحه حديث (١٣) ، وأحمد فى مسنده (٤/٢١٨،١٦٠) ، والطبرانى فى المعجم الأوسط حديث (٦٤٠٣) ،والخطيب فى تاريخه (٥/٣١٢) .

(٢) انظر: البخاري فى صحيحه، حديث (١٠) ، ومسلم فى صحيحه حديث :(٤٠ ، ٤٢ ، ٤١).

فلو تأمّلت هذا الحديث لوجدت أنه لم يروه عن النبي - صلى الله عليه وسلم – إلا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه – و لم يروه عن عمر إلا علقمة بن أبي وقاص ، و لم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، و لم يروه عن محمد إلا يحي بن سعيد الأنصاري ثم رواه عن يحيى خلق كثير.

والغريب منه الحديث الصحيح كالحديث السابق، ومنه الضعيف وهوالأغلب في الغرائب، ولذا فإن كثيراً من العلماء يجعل الغريب هو (الفرد) .

قال الإمام أحمد –رحمه الله- : " لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ، فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء "(١٦)

مثال الغريب الضعيف : مارواه الترمذي عن أبي هريرة– رضي الله عنه – قال : قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم - :" **مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً**" .

قال الترمذي – رحمه الله- :"حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب عن عمر بن خثعم" (17).

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٢٣١) .

(٢) انظر: سنن الترمذي، كتاب : الصلاة باب: ما جاء فى فضل التطوع وست ركعات بعد المغرب ص(٤٣٥).

المقدّمة الثالثة : أقسام الحديث من حيث قبوله و ردّه.

كل حديث قبل أن يُحتج به لابد من النظر فيه، هل هو مقبول فيُحتج ويُعمل به ؟ أو مردود فلا يُحتج ولا يُعمل به ؟ فالمقبول هو: الصحيح ، وهو على مراتب من حيث الصِّحة ، والمردود هو: الضعيف ، وهو على مراتب أيضاً من حيث احتمال الضّعف وشدّته.

وسنتناول في هذه المقدّمة – المقدمة الثالثة – المقبول وأقسامه، ونجعل المردود وأقسامه في المقدمة الرابعة -إن شاء الله تعالى-.

المقبـــــول:

تعريفه : هو الذي يُحتج به ويُعمل به ، وهو الصحيح، ومنهم من قسّمه إلى صحيح و حسن بحسب قوته، وكلاهما يُحتج به ويُعمل به وإليك بيانهما:

أولاً:الصحيح.

تعريفه : وهو ما رواه عدلٌ تامُّ الضبط عن مثله بسند متصل ، من غير شذوذ ولا عِلّة .

وإليك توضيح التعريف

– **الشرط الأول** : (**ما رواه عدل**) : أي: أنّ كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً ، مكلّفاً ، غير مخروم المروءة، و غير فاسق أومبتدع ، وكذلك لا يكون كذاباً ، ولا متهماً بالكذب، أو مجهولاً بنوعيه.

– **الشرط الثاني** :(**تام الضبط**): نُخرج من كان خفيف الضبط ، لأنّ من كان خفيف الضبط فإنه يتزّل الحديث إلى رتبة الحسن كما سيأتي.

والضبط التام على نوعين :

أ– ضبط صدر ، و هو: أن يُثبّت حفظ ما سمعه ، بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء على الوجه الذي سمعه من شيخه.

ب– ضبط كتاب، وهو: أن يصون كتابه الذي قيَّد فيه ما سمعه ،فيصونه من الخطأ ومن الوهم منذ أن سمع وقيَّد فيه إلى أن يؤدي منه للغير.

– (**عن مثله**): أي لابد لهذا الحديث أن يرويه عدل تام الضبط عن مثله في العدالة وتمام الضبط ، وهكذا يُنظر في رجال السند وتمام الضبط إلى منتهى السند.

والتام في ضبطه كمن قيل فيه " ثقة " ، " ثقة ثبت " ، " ثقة حافظ " ونحو ذلك من العبارات، فإذا اختلّت العدالة أو الضبط أثَّر ذلك في الحكم بصحّة الحديث على حسب الاختلال.

مثال ذلك : قيس بن الربيع الأسدي.

من رواة الحديث، لكن العلماء عابوا عليه عدم صيانته لكتابه الذي قيَّد فيه ما سمعه ، قال أبو داود الطيالسي – رحمه الله- : " إنما أُتي قيس من قِبَل ابنه ،كان يأخذ حديث الناس فيُدخلها في فرج كتاب قيس ، و لا يعرف الشيخ ذلك ".

فآفة قيس ابنه، وهذا أثَّر على شرط الضبط (ضبط الكتاب) .

مثال آخر: محمد بن مسلم الطائفي.

قال عنه ابن معين – رحمه الله- : " ثقة لا بأس به، وكان إذا حدَّث من حفظه يُخطئ ، وإذا حدَّث من كتابه فليس به بأس".

إذن آفته في ضبط الصدر دون الكتاب .

مثال آخر في العدالة: جابر بن يزيد الجعفي.

رجل منسوب إلى الرفض ، وهي من أشد بدع الاعتقاد ، وقد نسبه عدد من الأئمة والنقّاد وأهل العلم إلى الكذب، فهو مجروح بجرح شديد في عدالته ، وهذا يؤدي إلى شدّة الضّعف و أنه غير محتمل.

– **الشرط الثالث** : (**بسند متصل**) : أي: ثبت سماع كل راوٍ من رواة السند من شيخه .

وضد الاتصال الانقطاع بأن يكون أحد الرواة لم يسمع من الراوي الذي قبله لأنه لم يدركه مثلاً.

مثاله : ما أخرجه الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن ابن شهاب (الزهري) قال: " كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا قعد يوم الجمعة على المنبر فدعا إنما يشير بإصبعه والناس يؤمّنون " .[١٨]

فهذا السند غير متصل ، فيه انقطاع بين ابن شهاب وبين النبي – صلى الله عليه وسلم- فإن ابن شهاب لم يدرك النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو من صغار التابعين فلا سماع له إلا من صغار الصحابة .

–**الشرط الرابع** : (**ألا يكون شاذاً**) : **والشذوذ** : هومخالفة الثّقة لمن هو أوثق منه.

وسيأتي الكلام على الشّاذ عند الكلام على أنواع الضعيف.

–**الشرط الخامس** :(**أن لا يكون معلَّلا**): أي لا يكون في الحديث عِلَّة خفيّة تقدح في صحّة الحديث.

وسيأتي الكلام على الحديث المعلّل عند الكلام على أنواع الضعيف .

مثال على حديث تحققت فيه الشروط الخمسة :

ما رواه البخاري – رحمه الله- في صحيحه ، قال : حدّثنا مُسدَّد ، حدّثنا مُعْتَمِر قال : سمعت أبي قال: سمعت أنس بن مالك- رضي الله عنه – قال : كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول: " **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ ،وَالْجُبْنِ ،وَالْهَرَمِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ،وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ** " .

---

(١) انظر: المراسيل ص (٦١).

فهذا الحديث إسناده متصل من أوّله إلى النبي- صلى الله عليه وسلم – ، كل راوٍ من رواته صرّح بالسّماع من شيخه إلى النبي- صلى الله عليه وسلم - ، وكذلك رواته كلهم موثوقون توفّرت فيهم العدالة والضبط.

فأنس بن مالك-رضي الله عنه -: (صحابي) ، وكل الصحابة عدول.

وسليمان بن طرْخَان – والد المُعتمر – : (ثقة عابد)

وابنه المُعتمر : (ثِقة).

ومُسدَّد بن مسرهد : (ثِقة حافظ)

والبخاري : (جبل فى الحفظ).

وكذلك الحديث غير شاذ ولا معلل ، لذا فهو حديث استوفى الشروط كلها .

مثال آخر : ما رواه البخاري- رحمه الله- قال : حدّثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن أبي الزناد ، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رضي الله عنه – أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم – قال :" **لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**".

فهذا الحديث اجتمعت فيه شروط الصّحة التى سبقت ، فسنده متصل ، وكل راوٍ سمع من شيخه ، ورواته كلهم عدول ثقات :

* فأبو هريرة - رضي الله عنه – : (صحابي) وكل الصحابة عدول.
* والأعرج عبدالرحمن بن هُرمز : (ثقة ثبت).
* وأبو الزناد عبدالله بن ذكوان القرشي : (ثقة فقيه).
* ومالك بن أنس : (إمام حافظ) .
* و عبد الله بن يوسف : (ثقة متقن).
* والبخاري : (جبل فى الحفظ) .
* والحديث ليس شاذاً ولا معلّلاً ، فهو حديث صحيح.

ثانيا: الحديث الحسن.

تعريفه : هو مارواه عدل خفيف الضبط عن مثله أو أضبط منه ، بسند متصل من غير شذوذ ولا عِلّة.

وعند تأّمل تعريف الحديث الحسن نجده نفس تعريف الصحيح ، والفارق بينهما : أنّ رواة الصحيح ضبطهم تام، ورواة الحسن ضبطهم خفيف ولو راوٍ واحد منهم ضبطه خفيف فإنه ينزل الحديث إلى رتبة الحسن.

قال ابن حجر- رحمه الله – : " وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط ، متصل السند ، غير معلَّل ، ولا شاذ ، هو الصحيح لذاته ، فإن خفَّ الضبط فالحسن لذاته " .[19]

---

(١) انظر: نخبة الفكر ص (٢٩) ،و نزهة النظر ص (٦٢).

وبناءً على ما تقدّم ، فإننا لا نحتاج إلى توضيح تعريف الحديث الحسن ، لأنه تقدّم تعريف مفرداته فى الحديث الصحيح ، إلا عبارةً واحدةً نوضحها وهي: معنى (**خفيف الضبط**) والمقصود بها : أنّ رواة الحديث الحسن أو أحدهم دون الثقة في الضبط ، وهو مع ما طرأ عليه خِفّة في الضبط إلا أنّه لا زال يُحتج به ، وهو كمن قيل فيه (ثِقة يخطئ)، أو(ثِقة له أوهام) ، أو (صدوق) ، أو (لابأس به).

مثال على الحديث الحسن:

مارواه أحمد، وأبوداود الطيالسي، وابن ماجه ، عن عبدالرحمان بن بديل بن ميسرة عن أبيه ، عن أنس - رضي الله عنه – قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – : " **إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلِينَ مِنْ النَّاسِ"قَالَ : مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ"**.

وعند تأمّل إسناد هذا الحديث ، نجد رواته الحديث كلهم ثقات إلا عبدالرحمان بن بديل ، ففي حفظه كلام ، إلا أنه يسير، قال عنه الحافظ ابن حجر - رحمه الله- في التقريب : " لابأس به " .

مثال آخر :

حديث: " **مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ**" [20].

قال الترمذي - رحمه الله- : "هذا الحديث أصح شيء فى الباب وأحسن ....(.إلى أن قال عن أحد رواته) ...وعبدالله بن محمد بن عقيل صدوق ، وقد تكلّم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه".[21]

ومن أمثلة الحديث الحسن :

أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ، وكذلك أحاديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه ،بشرط ألّا يتفردا بالحديث أو يخالفا من هو أوثق منهما .

والحديث الحسن من حيث الاحتجاج كالصحيح ، إلّا أنّه أقلّ منه قوة ولذلك احتج به جميع الفقهاء وعملوا به ، وأكثر المحدِّثين على الاحتجاج به أيضاً ، وردَّه من تشدَّد من أهل الحديث.

وبعد بيان الحديث الصحيح والحسن بالمثال نذكرعِدّة تنابيه :

التنبيه الأول : التفريق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن لم يكن مشهوراً عند المتقدّمين من أهل الحديث كما هو مشهور عند المتأخّرين منهم ، فالمتقدّمون كانوا يقسمون الحديث إلى: (صحيح وضعيف) ، ويقصدون بالصحيح : المقبول سواء كان صحيحاً أو حسناً ، وبالضعيف: المردود ، حتى جاء الترمذي- رحمه الله- وقسَّم الحديث إلى : (صحيح ، وحسن، وضعيف).

قال ابن كثير- رحمه الله - : " هذا التقسيم بالنسبة لما فى نفس الأمر ، فليس هناك إلا صحيح وكذب ".

---

(١) رواه أبوداود والترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٢) انظر : سنن الترمذي حديث (٣) كتاب: الطهارة ، باب : ما جاء في أن مفتاح الصلاة الطهور.

التنبيه الثاني : أحياناً يقول الترمذي و غيره في حُكمه على حديث ما : " حديث حسن صحيح " ، وهذه العبارة مشكِلة لأن الحسن أقل رتبة من الصحيح فكيف يُجمع بينهما ؟ وأحسن ما قيل في توجيه هذه العبارة توجيهان قالهما الحافظ ابن حجر – رحمه الله — وهما :

التوجيه الأول: أنّ للحديث إسنادان فأكثر ، فيكون حسناً باعتبار إسناد ، وصحيحاً باعتبارإسناد آخر ، فيقال : " حسن صحيح ".

التوجيه الثاني : أنّ للحديث إسناد واحد ، ولكن اختلف العلماء في الحكم عليه ، فاعتبره قوم صحيحاً ، واعتبره آخرون حسناً ، و لم يترجّح الحكم لديه بأحدهما فقال عنه: "حديث حسن صحيح ".

التنبيه الثالث : لابد من التفريق بين قول المحدثين: " هذا حديث صحيح الإسناد " ، وقولهم : "هذا حديث صحيح " فالعبارة الثانية أقوى من الأولى ، ووجه ذلك : أنّ قولنا: " حديث صحيح الإسناد " حكم على الإسناد فقط دون المتن ، فقد يكون الحديث صحيح الإسناد ولكنه شاذّاً أو معلولا فى متنه فنحكم عليه بأنه حديث ضعيف وإن كان صحيح الإسناد ، فعبارة (صحيح الإسناد) تدل على أنّ الشروط الثلاثة الأولى متحققة فيه ، وهي التأكد من عدالة الرواة وضبطهم ومن اتصال الإسناد لكن الشذوذ والعِلّة غير داخلتين في الحكم ، أما إذا قال: "حديث صحيح " فمعناه: التأكّد من صحة الشروط الخمسة بما فيها الشذوذ والعلة ، ومثله يقال في التفريق بين (حديث حسن الإسناد) و (حديث حسن)، ومع ذلك يقال لو أن حافظاً معتمداً من أهل الحديث قال: "حديث صحيح الإسناد " فإنه غالباً يحكم بصحة الحديث لاسيما إذا لم يذكر شذوذاً ولا عِلة لأن الأصل عدمهما.

التنبيه الرابع : من مظانّ وجود الحديث الصحيح : صحيح البخاري وصحيح مسلم ، وقد اجتمعت الأمّة على تلقّي كتابيهما بالقبول ، ومن مظانّ الحديث الحسن : سنن الترمذي ، وهو صاحب التقسيم : " صحيح ، وحسن ، وضعيف" كما تقدّم ، وكذلك سنن أبي داود وسنن الدارقطني فقد ذكروا في كتبهم الحديث الحسن، ونصوا عليه بقولهم: " حسن " أو ما يقاربه من ألفاظ ،كقول أبي داود عن حديث بأنه: " صالح " ، وهوالحديث الذي لم يُبيِّن ضعفه في كتابه ، و لم يصحّحه أحد من الأئمة المعتمدين ، فهوحسن عند أبي داود- رحمه الله- .

التنبيه الخامس : قول بعض المحدِّثين : " هذا أصح شيء في الباب " ليس معناه أنّ الحديث صحيح و مقطوع بصحته ، بل ربما يجمع المحدِّث في موضوع واحد خمسة أحاديث كلها ضعيفة ويكون أحدها هو أفضلها مع أنه ضعيف ، فيقول : " هذا أصح شيء في هذا الباب ".

قال النووي - رحمه الله – : " لا يلزم من هذه العبارة صحّة الحديث ، فإنهم يقولون : " أصح ما في هذا الباب " وإن كان ضعيفاً مرادهم أرجحه وأقله ضعفاً " .

وقال الذهبي - رحمه الله – :" قال البخاري: أحسن شيء فيه حديث رباح " فقول البخاري: (أحسن) لا يقتضي تحسينه ، فما هو إلا ضعيف" [22]

التنبيه السادس : أحياناً الأئمة المتقدّمون من أهل الحديث كالشافعي ، وأحمد ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، والدراقطني ، وغيرهم – رحمهم الله تعالى - يطلقون الحسن على بعض الأحاديث وهم يقصدون بالحسن الضعيف، وهذا أحياناً كما تقدّم .

مثال ذلك : قول شعبة- رحمه الله - لما سئل لِمَ لَمْ ترو عن عبدالملك بن أبي سليمان وهوحسن الحديث؟ قال : "من حسنها فررت " [23]

مثال آخر : قول أبي حاتم- رحمه الله - في ترجمة عبد العزيز بن عبيد بن حمزة : " هو عندي عجيب ضعيف ، منكر الحديث ، يُنكر حديثه ، يروي أحاديث مناكير ويروي أحاديث حساناً " [24]

ثالثاً: الصحيح لغيره .

قسّم المتأخرون من أهل الحديث الحديث الصحيح إلى : صحيح لذاته وصحيح لغيره ، وكذلك قسّموا الحسن إلى : حسن لذاته وحسن لغيره ، أمّا الصحيح لذاته فهوما تقدّم في تعريف الصحيح ، وكذلك الحسن لذاته فهو ما تقدّم في تعريف الحسن .

أما الصحيح لغيره :

تعريفه : هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه .

مثال ذلك : حديث عبدالله بن عمرو بن العاص أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم – أمره أن يجهّز جيشاً فنفدت الإبل ، فقال النبي- صلى الله عليه وسلم -:" **ابْتَعْ عَلَيْنَا إِبِلًا بِقَلَائِصَ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ إِلَى مَحِلِّهَا**" ، هذا الحديث رواه أحمد من طريق محمد بن إسحاق، ورواه البيهقي من طريق عمرو بن شعيب ، وكل واحد من الطريقين بانفراده حسن وإذا جُمعا صار الحديث صحيحاً لغيره ، أمّا إذا نُظر في الحديث من طريق واحد فهو حسن لكنه ارتقى لرتبة الصحيح حين جمع معه الطريق الآخر.

مثال آخر : حديث : " **تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ**"

حديث معقل بن يسار أخرجه أبوداود والنسائي ورجاله ثقات ، إلا (المستلم بن سعيد) فإنّ في ضبطه كلام يسير ، قال عنه الحافظ – رحمه الله- في التقريب : " صدوق عابد ربما وهِم ".

فالحديث من هذا الطريق حسن ، ولكن أخرج الحديث الخطيب في تاريخه (٣٧٧/١٢) من حديث ابن عمر- رضي الله عنه – ورجاله ثقات، فإذا ضممنا حديث معقل لحديث ابن عمر صار الحديث صحيحاً لغيره.

---

(١) انظر: نقد الذهبي لبيان الوهم و الإيهام ص (٨٩).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٣٩٧/٦) .

(٣) انظر : الجرح والتعديل (٣٨٧/٥١) .

رابعاً: الحسن لغيره.

تعريفه: هو الضعيف إذا تعدّدت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضا ، بحيث لا يكون في هذه الأحاديث الضعيفة كذّاب ولا متهم بالكذب.

مثاله : ما أخرجه الترمذي – رحمه الله- من طريق شعبة عن عاصم بن عُبيدالله ، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه ، أنّ امرأة من بني فَزَارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " **أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ**".

وهذا الحديث فيه عاصم بن عبيدالله ضعيف لسوء حفظه ، فالحديث ضعيف لكن لهذا الحديث طرق أخرى مع ضعفها إلا أنها تجبر بعضها بعضا فليست شديدة الضعف ولذا حسَّن الحديث الترمذي- رحمه الله- وقال : " وفي الباب عن عمرو ، وأبي هريرة ، وسهل بن سعد ، وأبي سعيد ، وأنس ، وجابر ، وأبي حدرد الأسلمي – رضوان الله تعالى عليهم أجمعين – " ، أي : أنه يجبر هذا الحديث أحاديث الصحابة الذين ذكرهم الترمذي.

المقدّمة الرابعة: المردود و أقسامه.

تقدّم الكلام على المقبول بنوعيه الصحيح والحسن ، وفي هذه المقدّمة يكون الكلام على ضدّه وهو (المردود) وهو الحديث الضعيف ، وإذا ضممناه إلى الأقسام الأربعة السابقة : (الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره ، والحسن ، والحسن لغيره) نقول :

خامساً: الضعيف .

تعريفه: وهو ما فقد شرطاً فأكثر من شروط الحديث الحسن .[25]

قال البيقوني في منظومته :-

وكل ما عن رُتبة الحُسنِ قَصُر فهو الضَعْيفُ وهو أقسامٌ كُثُر

وتقدم أنّ الحديث المقبول سواء كان صحيحاً أو حسناً لابد فيه من النظر إلى **شروطه الخمسة ، وهي :**

١- عدالة الرواة . ٢- ضبط الرواة. ٣- اتصال السند إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٤- انتفاء الشذوذ. ٥- انتفاء العلة.

فمتى فقد الحديث شرطاً من هذه الشروط ، فإنه يكون حديثاً ضعيفاً .

مثاله : مارواه الترمذي وأحمد- رحمهما الله- من طريق دَرَّاج بن سمعان عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " **إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ** ".

عند تأمّل هذا الحديث ، و البحث في إسناده ، وضبط رواته ، نجده حديثاً ضعيفاً، لأنّ في إسناده (دَرَّاج) وهو ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، قال عنه الحافظ ابن حجر- رحمه الله- في التقريب : " صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف ".

مثال آخر : ما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي – رحمهم الله- من طريق عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ، عن زياد بن نعيم الحضرمي ، عن زياد بن الحارث الصدائي- رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم – قال : " **مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ** ".

وعند تأمل هذا الحديث والبحث في إسناده نجده ضعيفاً، لأنّ فيه عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ضعيف عند أهل الحديث . قال عنه الترمذي – رحمه الله- : " حديث زياد إنما نعرفه من حديث الأفريقي، والأفريقي ضعيف عند أهل الحديث "[26]

و **للحديث الضعيف** أنواع كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى أكثر من أربعين نوعاً ، قال العراقي- رحمه الله- في ألفيته عن عدد أنواع الحديث الضعيف وإلى كم أوصلها ابن حبان البُستي – رحمه الله- :

وعدَّه البُستي فيما أوعى لتسعةٍ وأربعين نوعاً

---

(١) انظر : شرح الألفية للعراقي (١/١١١) ، وفتح المغيث للسخاوي (١/٩٦) .

(٢) انظر: جامع الترمذي (١٩٩) ، وممن ضعّفه البغوي في شرح السنة (٢/٣٠٢)، و النووي في الخلاصة (١/٢٩٧) .

وسيأتي قريباً الكلام على أنواع الحديث الضعيف.

مسألة :حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف .

وبيان هذا أن نقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : الاحتجاج بالحديث الضعيف في العقائد لا يجوز بإجماع العلماء .

ثانياً : الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام (الحلال والحرام) فلا يجوز أيضاً وبه قال جمهور العلماء.

ثالثاً : الاحتجاج بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ، فالمشهور عند العلماء : **جواز الاحتجاج به بثلاثة شروط** :

الشرط الأول : ألّا يكون شديد الضعف .

الشرط الثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به.

فمثلاً :حديث ضعيف يرغِّب في بر الوالدين ، أو صلاة الجماعة فإنّ هذا الحديث و إن كان ضعيفاً إلّا أنّه يندرج تحت أحاديث صحيحة في فضل بر الوالدين ، وصلاة الجماعة.

الشرط الثالث: ألّا يعتقد عند العمل به ثبوته عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم -، فإذا ذكرته من دون إسناد تقول : روي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم – كذا ونحو ذلك ، لئلا يُجزم بنسبته للرسول- صلى الله عليه وسلم - .

هذا هو اختيار جمهور العلماء- رحمهم الله- جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بهذه الشروط الثلاثة، ونقل الإجماع على ذلك النووي – رحمه الله- والصواب : أنه لا إجماع فيه بل الخلاف فيه منقول عن جمع من أهل العلم كأبي حاتم ، وأبي زرعة ، وابن العربي ، والشوكاني ، والألباني – رحمهم الله- .

وبناءً عليه فالقول الآخر أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقاً حتى في فضائل الأعمال **وهو الأظهر– والله أعلم–** أنّ الحديث الضعيف لايُعمل به مطلقاً إلّا إذا كان له شواهد ترتقي به إلى درجة الحسن، وهو الذي يُومئ إليه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- حيث بيَّن أن الحديث الحسن لغيره الموجود عند الترمذي ومن تأخر يدرجه المتقدّمون من أهل الحديث ضمن الحديث الضعيف وأنه هو المقصود في مسألة: (جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب) [27].

وقال شيخنا ابن عثيمين-رحمه الله- في شرحه للبيقونية : " ولكن الذي يظهر لي أن الحديث الضعيف لا تجوز روايته إلا مبيناً ضعفه مطلقاً ، لاسيما بين العامّة ، لأن العامة متى قلت لهم حديثاً فإنهم سوف يعتقدون أنه حديث صحيح وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قاله".

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩) ، وانظر : قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص(٨٨) .

وقال شيخنا عبد الكريم الخضير – حفظه الله - في فتوى له : " فالصواب : أن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقاً ما لم يغلب على الظن ثبوته فيصل إلى درجة الحسن لغيره ".

الحديث الضعيف يتفاوت:

وذلك بحسب ضعف الرواة ، وخفة ضبطهم ، فكما أن الصحيح يتفاوت في القوة ، فكذلك الضعيف يتفاوت في الضعف ، فمنه الضعيف ، والضعيف جداً ، والواهي ، وأشد أنواعه وأقبحها: الموضوع .

ومن أشهر الكتب التي هي مظانّ الأحاديث الضعيفة : كتاب (الضعفاء) للعقيلي ، و(ميزان الاعتدال) للذهبي ، وهناك كتب ذكرت الضعيف بأنواعه مثل : (كتاب المراسيل) لأبي داود ، و(العلل) للدارقطني .

تقسيم الحديث الضعيف بالنظر لأسباب ضعفه :

يرجع الحديث الضعيف بالنسبة لأسباب ضعفه إلى قسمين: –

–**القسم الأول** : ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد.

وهذا له أنواع منها : المرسل ، والمعلَّق ، والمنقطع ، والمعضَل.

–**القسم الثاني** : ما كان ضعفه بسبب طعن في الراوي، سواء كان الطعن في عدالة الراوي أو في ضبطه .

وهذا القسم له أنواع أيضاً منها : المتروك ، والمنكر ، والموضوع.

ولبيان هذين القسمين بالتفصيل يقال ما يلي:

القسم الأول : ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد :

أولا: المعلَّـــق .

تعريفه: هو ما حُذِفَ من أول سنده راوٍ أو أكثر .

وأول الإسناد من جهة المؤلِّف ، فأول السند هو: **شيخ المؤلِّف.**

فقد يُحذف جميع الإسناد :

مثال ذلك : مارواه البخاري - رحمه الله – في صحيحه قال: قال النبي- صلى الله عليه وسلم – لصاحب القبر : **" كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ"** ، فحذف جميع السند ، وأبقى ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم –

وقد يحذف الإسناد كله ويبقي الصحابي:

مثال ذلك: ما رواه البخاري- رحمه الله- في صحيحه : وقال أبو موسى - رضي الله عنه – :"غطى النبي - صلى الله عليه وسلم – ركبتيه حين دخل عثمان" ، **وقد يُحذف راو من أول السند** ، كأن يَحذف المؤلِّف شيخه ويأتي بالذي بعده.

ومثال ذلك : مارواه البخاري-رحمه الله- في صحيحه قال : قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم أنّ عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري - رضي الله عنه – أخبره أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم – يقول :" **إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا.....**" **الحديث**.

حكم المعلّق :

المعلّق يندرج تحت الضعيف ، لأنّه فقد شرطاً من شروط قبول الحديث وهو:اتصال السند بسبب حذف راو أو أكثر من رواته ، ونحن لا نعلم حال ذلك الراوي المحذوف .

حكم المعلَّقات في الصحيحين :

تقدّم أنّ الحديث المعلَّق يندرج تحت الضعيف ، لكن معلَّقات الصحيحين ليست كذلك لأنهما التزما الصحيح في كتابيهما ، تميزا بالدِّقة في الرواية من أجل هذا صار للمعلقات حكم خاص في الصحيحين وهي عند مسلم قليلة جداً بالنسبة للبخاري فهي عند مسلم ثلاثة عشر حديثاً ، وهي على قسمين :

أ– ما ذُكِر منها بصيغة الجزم :

كأن يقول صاحب الصحيح : " قال فلان ، أوذكر فلان ، أوحكى فلان ، أو روى فلان" ، وهذه حكمها صحيحة إلى مَنْ علَّق عنه ، ويبقى النظر في باقي الإسناد، فإمّا أن يكون صحيحاً أو ضعيفاً.

مثاله : الحديث السابق الذي علَّقه البخاري- رحمه الله -: قال مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه- .

فهذا الحديث علَّقه البخاري-رحمه الله- بصيغة الجزم فقال: " قال مالك " فهو صحيح من رواية مالك ويبقى النظر في باقي الرواة.

ب– ما ذُكر منها بصيغة التمريض:

كأن يقول صاحب الصحيح : "رُوي عن فلان ، أو يُذكر عن فلان ، أو قيل....." .

وهذه حكمها الضعف عند صاحب الحديث إلى من علَّقه عنه .

مثاله : ما علقه البخاري - رحمه الله – في صحيحه قال: " ويُذكر عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم – قال:" **يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ**"، فحكمها الضعف عند صاحب الحديث ، وقد يكون حكمها الصّحة أو الحسن إذا وُجد إسناد هذا الحديث متصلاً عند غير صاحب الكتاب ، فقد يكون الحديث معلّقاً عند البخاري وموصولاً عند أبي داود ، وحينئذ ينظر في إسناده فقد يكون صحيحاً أو حسناً و قد يكون هذا الإسناد ضعيفاً أيضاً ، واجتهد العلماء في البحث عن وصل المعلَّقات التي في الصحيحين ، وأحسن ما جُمع في ذلك كتاب للحافظ ابن حجر- رحمه الله – سماه : (تغليق التعليق).

ثانيا: المُرسَل.

تعريفه:هو ما يرفعه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، هكذا عرَّفه جمهور المحدثين كما نقل ابن حجر- رحمه الله - . فهو ما سقط من إسناده من بعد التابعي ، فقد يكون الساقط تابعي آخر أو صحابي، بخلاف لو قلنا : ما سقط من إسناده الصحابي فإن هذا التعريف لا يصح لأننا لو عرفنا أن الساقط صحابي لكان الحديث صحيحاً لأن الصحابة كلهم عدول، ولذا قول البيقوني-رحمه الله- في تعريف المرسل: [ومرسل من الصحابي سقط] غير دقيق ، أمّا إذا قلنا : مارفعه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم – فإنّه يحتمل أن يكون الساقط تابعي آخر وليس كل التابعين عدول فإن منهم ضعفاء[28]

مثال: مارواه الإمام مالك – رحمه الله- عن عبيدالله بن عدي بن الخيار قال بينما رسول الله - صلى الله عليه وسلم – جالس بين ظهراني الناس إذا جاءه رجل فسارَّه فلم يدر ما سارَّه به حتى جهر رسول الله- صلى الله عليه وسلم – فإذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين....." الحديث.

لو تأمّلت الحديث لوجدت أنّ عبيدالله بن عدي بن الخيار تابعي ينقل حادثة حصلت مع النبي - صلى الله عليه وسلم – وهو تابعي لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم -.

مثال آخر : ما رواه عبدالرازق عن ابن جريج عن عطاء : أنّ النبي- صلى الله عليه وسلم – كان إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس فقال : السلام عليكم . عطاء بن أبي رباح تابعي ، لم يسمع من النبي- صلى الله عليه وسلم –.

حكم المُرسَل :

وقبل الكلام على حُكُم المرسل لابد من التنبيه على أن المقصود هنا : ما أرسله التابعي للنبي - صلى الله عليه وسلم – لا ما أرسله الصحابي فإن مراسيل الصحابة صحيحة بل نُقل الإجماع على صحتها وسيأتي الكلام عليها.

فالكلام على حكم ما أرسله التابعي للنبي - صلى الله عليه وسلم – و اختلف أهل العلم في **حكم الاحتجاج به على ثلاثة أقوال :-**

القول الأول : الاحتجاج به مطلقاً، وهومذهب الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد – رحمهم الله – وطائفة من أهل الحديث ، وحكى ابن عبدالبر عن الطبري الإجماع عليه وفيه نظر .

والقول الثاني : الاحتجاج بالمُرسَل بشروط ، وهو قول الشافعي - رحمه الله-.[29]

والقول الثالث : هوعدم الاحتجاج به مطلقاً ، وهذا قول معظم المحدثين وكثير من الفقهاء – رحمهم الله- ، ونسبه ابن عبد البر- رحمه الله- إلى سائر الفقهاء وجميع المحدثين[٣٠] ، وهو ما قرّره مسلم – رحمه الله- في مقدمة صحيحه بقوله: " المُرسَل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار ليس بحُجة " .

---

(١) انظر: النكت (٢/٥٤٣) .

(٢) انظر : الشروط في الرسالة للشافعي ص (٤٦٣).

(٣) انظر: التمهيد (١/٥).

فإن قيل : لماذا لا يحتج بالتابعي ؟

فالجواب : أننا نجهل الرجل الذي أسقطه التابعي ، فربما يكون الساقط غير صحابي ،كأن يكون تابعياً آخر، ومعلوم أنّ طبقة التابعين منهم مَن هو ثِقة ومنهم مَن هو ضعيف .

مُرسَل الصحابي :

تعريفه: هو ما أخبر به الصحابي عن قول النبي - صلى الله عليه وسلم – أو فعله ما لم يسمعه أو يشاهده ، إما لصغر سِنّه ، أو لتأخر إسلامه، أو غيابه، و يوجد هذا النوع كثيراً عند صغار الصحابة ، **مثل:** ابن عباس و ابن الزبير –رضي الله عنهما - .

مثال : ما جاء في الصحيحين عن عائشة – رضي الله عنها– قالت : " أول ما بُدئ به رسول الله- صلى الله عليه وسلم – من الوحي : الرؤيا الصالحة....." الحديث ، ومعلوم أنّ عائشة –رضي الله عنها – لم تُدرِك القِصّة.

حُكم مُرسَل الصحابي:

جماهير الأمّة على وجوب الاحتجاج بمُرسل الصحابي، بل نُقل إجماع المحدثين على ذلك . وإن كان نُقل عن بعضهم الخلاف في ذلك كابن الأثير-رحمه الله- لكنه لا يعتد به الحفاظ[٣١].

قال الحافظ العراقي – رحمه الله- في ألفيته:

أمّا الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصل على الصواب

تنبيه :

بعض المتقدّمين من أهل الحديث يستخدمون لفظ (المرسل) في معنى أعمّ من المعنى السابق الذي يستخدمه المتأخرون ، فيطلقون المرسل على كل ما سقط من إسناده أيّاً كان ذلك السقطُ وهو بهذا المعنى يشمل المنقطع والمعضل والمعلق وغيرها من أنواع الإنقطاع ، وممن استخدمه بهذا المعنى الخطيب.[٣٢]

فائدة :

من مصنفات الحديث المرسل : المراسيل لأبي داود ، والمراسيل لابن أبي حاتم ، وجامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي.

ثالثا : المُعْضَـــــل :

تعريفه: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.[٣٣]

---

(١) انظر : الإجماع في التقييد والإيضاح ص(٦٨) ، وهدي الساري ص(٣٧٨) ، و فتح المغيث (١/١٧١،١٧٠)

(٢) انظر: كتاب الكفاية ص(٥٨) .

(٣) انظر : علوم الحديث ص(٥٩).

مثاله : مارواه مالك – رحمه الله- في الموطّأ قال : بلغني عن أبي هريرة- رضي الله عنه – أنه قال : قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم – **"لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ"**

فإذا تأمّلنا هذا الحديث بسنده نجده مُعْضَلاً، لأن بين مالك -رحمه الله- وأبي هريرة- رضي الله عنه – راويين سقطا وهما: محمد بن عجلان وأبوه ، وعرفنا ذلك من رواية الحديث خارج الموطأ فقد رواه الحاكم – رحمه الله- في (معرفة علوم الحديث) من طريق مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة- رضي الله عنه -..... "وذكره.

حُكم المُعْضَل:

ضعيف لا يُحتج به ،لأنه أسوء حالاً من المرسل ومن المنقطع كما سيأتي لتعدد الساقط من إسناده ، سقط منه أكثر من واحد.

قال الجوزجاني-رحمه الله- : " العضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوء حالاً من المرسل ، والمرسل لا تقوم به حُجة ".[٣٤]

فائدتان :

١- يجتمع المُعضَل والمُعلّق في صورة واحدة ، وهي : إذا حُذف من أول إسناده راويان متواليان فهو معضل ومعلق في وقت واحد .

٢- قال السيوطي – رحمه الله-: "من مظانِّ الحديث المعْضَل ، والمنقطع، والمرسل : كتاب (السنن) لسعيد بن منصور ، ومؤلفات ابن أبي الدنيا ". [35]

رابعا: المنقطع .

تعريفه: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.[36]

وبناءً على هذا التعريف لو كان الانقطاع من أول السند ، أو وسطه، أو آخره فإنّه يسمى منقطع ، وبناءً عليه يدخل (المرسل ، والمعلق ، والمعضل) في المنقطع ، وهذا هو المختار عند جمهور المحدثين ،لكن علماء المصطلح المتأخرين خصّوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المُرسل أو المُعلق أو المُعْضَل فكل انقطاع لاتدخل فيه هذه الصور الثلاث فهو المنقطع عندهم فيكون المنقطع عندهم في صورتين :-

أ – ما سقط من أثناء إسناده راوٍ واحد.

ب- ما سقط من أثناء إسناده راويان فأكثر ليسا على التوالي.

---

(١) انظر : فتح المغيث (١٧٩/١) .

(٢) انظر: تدريب الراوي (٢١٤/١).

(٣) انظر: التقريب مع التدريب (٢٠٧/١) .

مثاله : ما رواه الترمذي-رحمه الله- عن الحجاج بن أرطأة ، عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه قال : " استُكرهت امرأة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم – فدرأ رسول الله- صلى الله عليه وسلم – الحدَّ....." الحديث.

قال الترمذي – رحمه الله- " وليس إسناده بمتصل ، وعبدالجبار لم يسمع من أبيه، لأنه ولد بعد أبيه بستة أشهر".

مثال آخر : ما رواه أبوداود – رحمه الله- من طريق ليث، عن مجاهد ، عن أبي الخليل ، عن أبي قتادة - رضي الله عنه – عن النبي - صلى الله عليه وسلم – أنه كَرِه الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، وقال :" **إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ**".

هذا الحديث معلول من وجوه : أحدها مايهمنا في هذا المثال : الانقطاع بين أبي خليل وأبي قتادة حيث لم يَسمع منه.

حُكم المنقطع :

ضعيف ، وحُكي الإجماع على ضعفه ، وذلك لفقده شرطاً من شروط القبول وهو: اتصال السند ، وللجهل بحال الراوي المحذوف .

خامسا :المُدَلَّـــــس :

تعريفه : هو إخفاء عيب في الإسناد ، وتحسين لظاهره ، كأن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع كـــ (عن) أو (قال) وهذا يسمى: **تدليس الإسناد** ، وله صورة أخرى منها : أن يروي الراوي عن شيخه الضعيف حديثاً سمعه منه لكن يسمي شيخه بغير اسمه ،أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف كي لا يُعرف ، وهذه الصورة ليس فيها إسقاط للشيخ الضعيف ، ولكن فيها تعمية له ، حيث يصفه أو يكنيه بما لا يُعرف لئلا يُردّ الخبر بسببه ، وهذا اسمه **تدليس الشيوخ** وممن يستخدمه الخطيب البغدادي - رحمه الله - .

ما تقدم هما قسمان رئيسان من أقسام التدليس : **تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ**.

وتدليس الإسناد أشد ذمّاً من تدليس الشيوخ ، لأنّ تدليس الإسناد فيه إسقاط رجل من الإسناد ، أمّا تدليس الشيوخ فليس فيه إسقاط أحد ولكنه فيه تعمية وتغطية ويتضح بالمثال.

مثال على تدليس الإسناد :

أبوإسحاق السَّبِيْعي ثِقة ، مُكثر من الرواية ، إلا أنه موصوف بالتدليس وسماعه من البراء بن عازب- رضي الله عنه – ثابت في أحاديث كثيرة ، إلا أنه أحياناً يروي عن البراء ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع وهي **العنعنة** ، تأمّل هذا الحديث مثلاً: أخرج أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه – رحمهم الله- من طريق أبي اسحاق السَّبِيْعي عن البراء بن عازب- رضي الله عنه – قال : قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم – : " **مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا**".

فعند تأمّل الحديث نجد فيه تدليساً ، فهذا الحديث لم يسمعه أبوإسحاق السَّبِيْعي من البراء بن عازب - رضي الله عنه – وإنّما سمعه من أبي داود الأعمى (اسمه: نُفَيْع بن الحارث) وهو متروك متّهم بالكذب.

والدليل على ذلك أنّ هذا الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا – رحمه الله- في (الإخوان) صـــ ١٧٢ من طريق أبي بكر بن عياش ، عن أبي إسحاق، عن أبي داوُد الأعمى قال : دخلت على البراء بن عازب- رضي الله عنه -....."الحديث و أبو إسحاق السَّبِيْعي معروف بالتدليس ، وبناءً عليه إذا روى حديثا بالعنعنة كالحديث السابق فإنّ حديثه مردود حتى يُصرّح بالسماع كأن يقول: (حدّ ثنا أو سمعتُ) ونحوهما من الألفاظ التي تُصرِّح وتفيد السماع ، وأمّا العنعنة فلا تُقبل عنه.

مثال على تدليس الشيوخ:

ابن جريج اسمه: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج ، وهو ثِقة موصوف بالتدليس ، له شيخ اسمه :محمد بن عبيدالله بن أبي رافع (أبو رافع هو مولى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- لكن ابنه هذا متروك الحديث) قال فيه البخاري- رحمه الله- : (منكر الحديث) ،وقال عنه ابن معين- رحمه الله- : (ليس بشيء) ،وقال عنه أبوحاتم- رحمه الله-:(منكر الحديث جداً ، ذاهب).

تأمّل هذا الحديث:

أخرج أبو داود - رحمه الله - في السنن من طريق ابن جريج قال: أخبرني بعض بني رافع مولى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس- رضي الله عنهم- قال : "طلق عبُد يزيد – أبو ركانة – أم ركانة ونكح امرأة من مزينة.....". الحديث في طلاق الثلاث جملة واحدة.

فعند تأمُّل هذا الحديث نجد ابن جريج دلَّس في الحديث وذلك بتغطيته لاسم شيخه وهو: (محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) ، وهو متروك الحديث حيث قال : (أخبرني بعض بني رافع) وهذا يُحدث إشكالاً في تحديد اسم هذا الراوي و لذا اختلف فيه العلماء ، والدليل على أنّه غطّى اسم شيخه أنه صرّح باسم شيخه في رواية الحاكم في المستدرك فقال : عن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس ....." الحديث.

قال الدارقطني – رحمه الله-: " تجنَّب تدليس ابن جريج ، فإن تدليسه قبيح معيب ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح ".

وهناك أنواع أخرى للتدليس منها :

٣- تدليس البلاد :

تعريفه: هو أن يَروي الراوي عن شيخ سمع منه ، لكنه ينسبه إلى بلد لا يُعرف بها ، أو لفظ يوهم أنه من تلك البلاد و هو ليس من تلك البلاد.

مثاله : كأن يقول محدِّث من أهل العراق: "حدثنا علي بما وراء النهر" ، وهو يقصد به: نهر دجلة.

مثال آخر : كأن يقول حدثنا البخاري، وهويقصد به الذي يبخّر الناس.

٤- تدليس العطف :

تعريفه : وهو أن يقول الراوي: " حدثنا فلان وفلان" وهو سمع الحديث من الأول و لم يسمع من الثاني .

٥- تدليس السكوت ويُسمَّى: (تدليس القطع) :

تعريفه: هو أن يقول الراوي: "حدّثنا أوسمعتُ ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول هشام بن عروة أو قتادة " أو أي شيخ من الشيوخ ، موهماً بذلك أنه قد سمع الحديث منه وهو ليس كذلك.

٦- تدليس التسوية :

تعريفه: هو أشرُّ أنواع التدليس وأشدها ذمّاً عند العلماء ، وهو أن يسقط الراوي غير شيخه من السند ،كأن يسقط شيخ شيخه لأنه ضعيف مثلاً، أولصغر سنه، ونحوه من الأسباب لأجل أن يكون الحديث ثقة عن ثقة.

وممن اشتهر بتدليس التسوية : الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد .

فقد كان الوليد بن مسلم يروي عن الأوزاعي وهو شيخه الذي سمع منه ، والأوزاعي ثقة ، وكان الأوزاعي يروي عن الضعفاء فإذا روى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أسقط هؤلاء الضعفاء ليجعل السند من روايته ثقة عن ثقة.

قال أبومُسْهِر- رحمه الله - : " أحاديث بقيَّة ليست نقيَّة ، فكن منها على تقيَّة"(37).

البواعث على التدليس:

الأغراض الحاملة على التدليس متعددة منها :

١- ضعف الشيخ ، أو كونه غير ثِقة فيُحذف أويُغطّى لتحسين سند الحديث.

٢- صغر سِن الشيخ بحيث يكون أصغر من الراوي ، قال ابن عبد البر- رحمه الله- : " وقد يكون لأنه استصغره".

٣- إيهام علو الإسناد ، أي يُوهم الناس أن إسناده عالٍ.

٤- إيهام كثرة الشيوخ ، فهو تارة يأتي باسمه ، وتارة بكنيته، وتارة يأتي بصفته، وتارة بنسبته لبلد أو موضع، ليوهم الناس أن هؤلاء شيوخ متعددون لاشيخاً واحداً .

قال ابن دقيق العيد – رحمه الله- : " وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو ، و إيهام كثرة المشايخ".

كيف نعرف التدليس ؟

يُعرف التدليس بأحد طريقين :

الأول : إخبار المُدلِّس عن نفسه أنه دلَّس كما حصل لابن عيينة ، وكذلك أبو أسامة حماد بن أسامة الثقة الثبت ، قال عنه ابن سعد في الطبقات : " كان كثير الحديث ، يدلس ويبيِّن تدليسه ".

والثاني : إخبار إمام من الأئمة في هذا الشأن بعد بحثه وتتبعه أن فلان يدلِّس .

---

(١) انظر: ميزان الإعتدال (٣٣٢/١).

مراتب التدليس :

على قسمين:

الأول : من جمع بين التدليس وعدم الثقة ، إما لقلّة ضبطه ، أولجرح في عدالته ، فهؤلاء لا يُحتج بهم وإن صرّحوا بالسماع ، وهذا ظاهر، لأن عدم الثقة بهم كافية لردِّهم كيف ومع التدليس.

الثاني : من كان مدلِّساً وهو ثقة اُختلف في قبول روايته :

قيل : تُقبل مطلقاً سواء صرّح بالسماع أي بالتحديث أو لم يصرح ، وبه قال طائفة من الفقهاء والمحدّثين ، ولكنه قول مرجوح ، ومعنى قولنا صرَّح بالسماع أو التحديث يعني قال : "سمعتُ " أو" حدّثنا " .

وقيل: تردُّ رواية المدلس مطلقاً سواء صرَّح بالسماع أو لم يُصرِّح ، و به قال طائفة من الفقهاء والمحدثين ، ويكاد يكون هذا القول مهجوراً اليوم .

وقيل : بالتفصيل ، وهو ردُّ رواية المدلِّس إلّا ما صرّح فيها بالتحديث ، وهو رأي جمهور المتأخرين وصحّحه العلائي- رحمه الله- ونسبه إلى جمهور المحدثين ، والفقهاء ، والأصولين ، وحكاه العراقي – رحمه الله- أيضاً إلى أكثر أهل العلم .

وبناءً على القول الثالث وهو قول الأكثرين أنها لاتُقبل عنعنة المدلَّس إلّا إذا صرّح بالتحديث ، **واستثني من ذلك بعض المدلسين الذين تُقبل روايتهم لو لم يصرّحوا بالتحديث ، ومنهم ما يلي :**

١- من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقِلّة تدليسه ،كسفيان الثوري -رحمه الله- .

٢- من كان لايدلِّس إلا عن ثقة كسفيان بن عيينة- رحمه الله- أو كمن إذا دلَّس بيَّن تدليسه كأبي أسامة حماد بن أسامة-رحمه الله- .

٣- من روى عنه مَنْ لا يأخذ إلا ما سمع ،كما في رواية شعبة عن الأعمش وأبي إسحاق وقتادة،حيث قال شعبة – رحمه الله- : " كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة ".

٤- من كانت أحاديثه التي فيها تدليس محدودة فهي مردودة وغيرها يكون مقبول ، وكذلك العكس من كانت أحاديثه التي سمعها محدودة فهي مقبولة وغيرها مردود .

واستثني أيضاً صور غير ما تقدّم ولكن ما تقدم هو أشهرها.

والمهمّ : أن نعرف أنّ رواية المدلِّس مردودة إلا ما صرَّح فيها بالتحديث ، لا سيما من عُرف بكثرة التدليس كالأعمش ، وأبي إسحاق السَّبِيْعِي، وابن جريج بن عبد الملك ، ومحمد بن إسحاق بن يسار.

حكم الحديث المُدلَّس :

بناءً على ما تقدم نعرِف أنّ حُكم الحديث المدلَّس هو: الضعف ، إلّا ما صرّح فيه المدلِّس بالسماع من شيخه ، وسبب الضعف : أنه يُحتمل أنّ هذا المدلِّس أسقط رجلاً ضعيفاً بينه وبين شيخه ، أو أبهم رجلاً بما ذكره له من اسم ، أو كنية ، أو وصف ، ونحوه.

وتدليس الإسناد والشيوخ ذمَّه أكثر العلماء وكرهوه كراهة شديدةً، وهم لتدليس الإسناد أشد كراهة، وتدليس التسوية هو أشرها كما تقدَّم ،لأن التدليس عامة نوع من الغش والتغرير وهو يختلف باختلاف الغرض الحامل له على التدليس فقد يكون حراماً وقد يكون مكروهاً ، وكان شعبة – رحمه الله- من أشد الناس ذمّاً للتدليس والمدلسين فكان يقول : " التدليس أخو الكذب " ، ويقول أيضاً : "لئن أزني أحب إلي من أن أدلِّس "[٣٨]، وهذا ليس على ظاهره ، و إنما مبالغة منه رحمه الله في التنفير من التدليس.

قال النووي – رحمه الله- "وظاهركلام شعبة أنه حرام ، وتحريمه ظاهر فإنه يُوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به ، ويتسبب أيضاً إلى إسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغرر ".[٣٩]

فائدة : من أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين : (التبيين لأسماء المدلسين) للخطيب البغدادي ، وأيضاً بنفس العنوان لبرهان الدين ابن الحنبلي ، (وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لابن حجر ، وكذلك (إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ) لحماد بن محمد الأنصاري و هذا الكتاب فيه مافي الرسائل التي قبله فإقتناؤه أجدر- رحم الله الجميع -.

نختم بهذا المثال على التدليس:

حديث : " صَلاَةٌ بِسِوَاكٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صَلاَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ"

هذا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة – رحمهما الله- من طريق محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، و لم يُصرّح فيه محمد بن إسحاق بالسماع من الزهري ومحمد بن إسحاق مدلِّس لا تُقبل روايته إلّا إذا صرّح بالسماع .

ولذلك قال ابن خزيمة (إن صح الخبر) ،قال: " وإنما استثنيت هذا الخبر، لأني خائف من أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع الحديث من الزهري و إنما دلَّسه ".

من المناسب أن نورد مسألة مهمة بعد الكلام على التدليس وهي :

حكم الحديث المعنعن :

تعريفه:

الحديث المعنعن هو: الحديث الذي يرويه الراوي عن شيخه بصيغة **(عن)** ، دون أن يذكر سماعاً ، أوتحديثاً ، أو إخباراً ، أي : دون أن يبيِّن أن شيخه حدَّثه ، أو أخبره ، أوسمع من شيخه ، وإنما قال الراوي : " **حدثنا فلان عن فلان** ".

---

(١) انظر: الكفاية ص(٥٠٨).

(٢) انظر : شرح مسلم (٣٣/١).

مثال : مارواه ابن ماجه قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان **عن** أسامة بن زيد **عن** عثمان بن عروة **عن** عائشة – رضي الله عنها – قالت : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: « **إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَامِنِ الصُّفُوف** »

حكم المعنعن :

اختلف العلماء – رحمهم الله – **في حكم المعنعن هل هو متصل أو منقطع ؟**

والذي عليه الجماهير من أصحاب الفقه ، والحديث ، والأصول أنه : من قبيل المتصل لكن بشروط ، **واتفقوا على شرطين منهما وهما :**

١- ألا يكون المُعنْعِنُ مدلِّساً ؛ لأنه لوكان مدلِّسا لابد أن يصرِّح بالسماع ، أو التحديث كما تقدَّم.

٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضا ، أي يمكن لقاء المعنعن بمن عنعن عنه ؛ لأننا لو تيقنا عدم اللقاء لصار الحديث منقطعاً.

واختلفوا في بقية الشروط ومن أبرز ما اختلفوا فيه:

التحقق من ثبوت اللقاء ولو لمرة واحدة ، وهو قول: البخاري ، وابن المديني ، والمحققين ؛ أي : لابد من التحقق والتثبت من اللقاء، **وخالف بعض العلماء وقالوا**:لا يشترط اللقاء ، وهو قول : مسلم وبالغ في الردِّ على من اشترط ذلك ،كما نقل الذهبي، ورجح الذهبي اشتراط ذلك.(٤٠)

وهو الأظهر والله أعلم وهو: اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة ؛ **ولذلك يشترط في قبول رواية المعنعِن شرطان** :

الأول : براءة الراوي المعنعن من التدليس .

الثاني : ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة .

فائدة :

المُؤَنَّن في الحكم كالمعنعن على الصحيح ، وبه قال جمهور العلماء ، وبناءً على ذلك نقول: المُؤَنَّن مقبول بالشرطين السابقين ، **والمُؤَنَّن هو** : أن يقول الراوي : حدثنا فلان أن فلانا قال.....

سادساً :المرسل الخفي:

تقدم الكلام على ما كان سبب ضعفه سقط في الراوي ، ومنه المعلَّق ، المرسل ، المعْضَل ، المنقطع ، والمدلَّس ، وآخرها: **المرسل الخفي** ، وإنما أفرد لخفائه .

ولكي نُعرِّف المرسل الخفي من المناسب أن نتذكر تعريف التدليس في الإسناد ، تقدم أن **التدليس في الإسناد** : هو أن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه ، وسمع منه ، مالم يسمع منه، بلفظ يحتمل السماع، كقوله (**عن**) ، أو (**قال**) .

وأما **الإرسال الخفي** : هو أن يروي الراوي عمن لقيه ، أو عاصره ، مالم يسمع منه ، بلفظ يحتمل السماع وغيره ،

---

(١) انظر : مقدمة حديث مسلم ص(٢٩/١) ومابعدها ، وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٧٣/١٢).

كـ (**قال**).

فالفرق بينهما : أن المدلِّس سمع ممن لقيه ولو حديثاً واحداً ، أما صاحب الإرسال الخفي فلم يسمع ممن لقيه .

مثال الإرسال الخفي : رواية سليمان بن مهران (وهو الأعمش) عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – الأعمش رأى أنس بن مالك –رضي الله عنه– ولكنه لم يسمع منه ؛ فروايته عن أنس– رضي الله عنه – رواية مرسلة.

قال علي بن المديني : " الأعمش لم يحمل عن أنس – رضي الله عنه – وإنما رآه يخطب ، ورآه يصلي ، وإنما سمع من يزيد الرُّقاشي ، وأبان عن أنس – رضي الله عنه – " والمقصود: أبان بن أبي عياش .

حكم المرسل الخفي :

هوضعيف لأن فيه نوع انقطاع ولذا حكمه حكم المنقطع .

كيف نعرف الإرسال الخفي ؟

نعرف الإرسال الخفي بأمور منها :

١– إخبار المرسل عن نفسه أنه لم يلق من حدَّث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.

٢– إخبار أحد الأئمة أن الراوي لم يلق من حدَّث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.

فائدة :

من أشهر المصنفات في المرسل الخفي : (التفصيل لمبهم المراسيل) للخطيب البغدادي – رحمه الله – .

تنبيه : بعض أهل العلم يطلق التدليس على الإرسال الخفي ، والأولى التفريق بينهما ، **ووجه ذلك**: أن التدليس والإرسال الخفي **يتفقان في** : عدم سماع تلك الرواية عمَّن يحدثان عنه ، **ويفترقان في** : أن المدلس سبق أن سمع من شيخه مرويات أخرى ، بخلاف المرسل إرسالاً خفياً ، فإنه لم يسمع منه شيئاً .

القسم الثاني من أقسام المردود وهو : ما كان سبب ضعفه الطعن في الراوي

ويندرج تحت هذا القسم أنواع أيضاً ، وقبل بيان هذه الأنواع لابد أن نتذكر أن أسباب الطعن في الراوي ترجع إلى :تخلف أحد شرطين من شروط الحديث المقبول ، وهما: **العدالة والضبط** ، وهي عشرة أسباب ؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط .

أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي :

الكذب ، و التُهمة بالكذب ، و الفسق ، و البدعة ، والجهالة (جهالة العين)

وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي :

فُحش الغلط ، وسوء الحفظ ، والغفلة ، وكثرة الأوهام ، ومخالفة الثقات .

وإليك بيانها بمزيد من التوضيح :

أولاً:الموضوع :

وسببه : كذب الراوي على رسول الله —صلى الله عليه وسلم— فحديثه يسمى: (**الموضوع**) وهو أشد الأحاديث ضعفاً ، ومن قبح هذا النوع ، من أهل العلم من جعله قسماً مستقلاً ، لا مع أنواع الحديث الضعيف .

والموضوع : هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم — (٤١).

مثاله : مارواه أبو نُعيم من طريق محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس — رضي الله عنهما – قال النبي – ﷺ — : " **صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِيْ إِذَا صَلَحَا صَلَحَ النَّاسُ : الأُمَرَاءُ وَالفُقَهَاء** ".

فهذا الحديث سنده **موضوع** ، (محمد بن زياد) قال عنه الإمام أحمد — رحمه الله – : " كذّاب أعور يضع الحديث ".

مثال آخر : مارواه ابن عدي في الكامل من طريق عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، حدثنا ابن المبارك عن يحي بن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة – رضي الله عنه — عن النبي – صلى الله عليه وسلم— قال : " **مَنْ نَظَرَ إِلَى مَحَاسِنِ امْرَأَةٍ فَغَضَّ بَصَرَهُ فِي أَوْلِ نَظْرَةٍ ، رَزَقَهُ الله** — تعالى– **عِبَادَةً يَجِدُ حَلَاوَتَهَا فِي قَلْبِه** "

قال ابن عدي – رحمه الله – عن (عمروبن زياد): " منكر الحديث ، يسرق الحديث ،ويُحدِّث بالبواطيل ".

وقال الدراقطني – رحمه الله – : " يضع الحديث " .

حكم الموضوع :

لاتجوز رواية الموضوع ، إلا مع بيان وضعه ، أي : على وجه التحذير منه ، أما روايته مطلقاً ، فمحرمة بالإجماع ، وهي من كبائر الذنوب ؛ لما جاء في الصحيحين قال النبي – صلى الله عليه وسلم – :" **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** " .

كيف يُعرَف الحديث الموضوع :

يعرف بعدة علامات منها :

١– إقرار واضعه بالوضع ،كما أقرَّ أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، بأنه وضع في فضائل سور القرآن سورة سورة ، وضعها عن ابن عباس — رضي الله عنهما– .

٢– إخبار الأئمة بأن حديثه موضوع .

٣– وجود قرينة قوية تدل على الوضع ، والقرينة قد تكون في الراوي ،كأن يكون رافضياً ، والحديث في فضائل أهل البيت ، أوفي التاريخ ، كأن يحدث الراوي عن شيخ وتكون وفاة الشيخ قبل مولد الوضَّاع ، ولا يُعرف هذا الحديث إلا عنده ، وقد تكون القرينة في الحديث ،كأن يكون ركيك اللفظ ، أو فاسد المعنى ؛ لمخالفته للفطرة السليمة ، أوالعقل ، أوصريح الكتاب والسنّة.

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/٢٧٤) .

٤- أن يكون أحد رواة الحديث كذاباً معروفاً بالكذب على النبي -صلى الله عليه وسلم -.

من أسباب وضع الحديث :

١- التقرب إلى الله - تعالى - بوضع الحديث ترغيباً للناس في الخير، وترهيباً لهم من الوقوع في الشر ، بحسن نيه، ولذا يقول أحدهم : " أنا لا أكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم — و إنما أكذب له " وهذا من شدة جهله ، ومن ذلك ما فعله ميسرة بن عبد ربه (الوضَّاع) حين وضع أربعين حديثاً في فضائل قزوين ، وكان يقول : " إني أحتسب في ذلك " وقال مرة لما قيل له في وضع الأحاديث : " وضعتها أرغب الناس ". (٤٢)

٢- قصد الوضَّاع افساد الدين على أهله ، وتشكيكهم فيه ، كما صدر من بعض الزنادقة ، ومن ذلك : ما جاء عن ابن أبي العوجاء ، لما أُتي به إلى محمد بن سليمان بن علي ، فأمر بضرب عنقه ، فلما أيقن بالقتل قال : "والله لقد وضعت فيكم أربعة ألاف حديثٍ ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها الحرام ، لقد فطرتكم يوم صومكم ، وصومتكم يوم فطركم ".

٣- التعصب لرأي ، أو مذهب ، كما فعلته الرافضة في وضع أحاديث في آل البيت ، كقولهم : " علي خير البشر من شك فيه كفر " ، أيضاً غيرهم من المبتدعة ، وروي عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته أنه قال : " انظروا هذا الحديث عمن تأخذون ، فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً " ، وربما يكون التعصب ممن سلمت عقيدته ،كالحنفي الذي ذم مذهب الشافعي ، فقال قال النبي - صلى الله عليه وسلم — " يكون في أمتي رجل يقال له : محمد بن إدريس الشافعي ، هو أضر على أمتي من إبليس ورجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي ".

٤-قصد التكسب ، وطلب المال ، والتزلف للحاكم.

كما وقع لـــ (غياث بن إبراهيم) حين دخل على الخليفة المهدي ، فوجده يلعب بالحمام ، فساق إسناداً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم — أنه قال : "**لا سَبَقَ إلا فِي نَصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ خُفٍّ** " فوضع في الحديث الصحيح زيادة " أوحمام " لأجل أنه مع الخليفة حمام ، فعرف المهدي أنه كذب لأجله ، فذبح الحمام.

وأحياناً يكون الوضع من أجل التكسب ، وطلب الرزق ، كمن يريد تصريف بضاعته ، فيضع حديثاً في فضلها كحديث : " الهريسة تشد الظهر " ، وحديث : " المؤمن حلو يحب الحلاوة ومن حرمها على نفسه فقد عصى الله ورسوله- صلى الله عليه وسلم — لاتحرموا نعم الله والطيبات " .

ولكن كان لهؤلاء الوضَّاعين من الجهابذة ممن ردَّ وضعهم وكشف زيفهم منافحين عن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم -.

من أشهر المؤلفات في الموضوعات :

كتاب : (الموضوعات) لابن الجوزي ، وهو أقدم المؤلفات في هذا الباب لكنه أحياناً ينسب أحاديث للوضع وليست كذلك ولذا انتقده العراقي و ابن حجر وغيرهما واختصره الذهبي في مجلد واحد ، واختصره السيوطي أيضاً و تعقبه وزاد عليه في كتابه:

---

(١) انظر تاريخ بغداد (٢٢٢/٣١) ، لسان الميزان (١٩٨/٧).

(الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) ، واختصر ابن عراق الكِناني كتاب الموضوعات والآلئ المصنوعة في كتاب هوأجدرأن يقتنى اسمه: (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعةالموضوعة) ، وكذلك (المنار المُنِيْف) لابن قيم الجوزية و فيه قواعد و ضوابط مفيدة.

ثانياً:المتروك :

وسببه : اتهام الراوي بالكذب ، فيسمى " **متروك** "

تعريفة : هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب ، وهو أشر أنواع الضعيف فليس بعده إلا ما هو أشر منه وهو الموضوع .

ويصفه العلماء " ضعيف جداً " أي أنه غير صالح أن يكون شاهداً يصلح للاعتبار .

مثاله : مارواه الدراقطني من طريق عمرو بن شَمِر عن جابر بن يزيد عن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر –رضي الله عنهما –قالا : " أن النبي – ﷺ– **كَانَ يقنت فِي الْفجْر ، وَكَانَ يكبر يَوْم عَرَفَة صَلَاة الْغَدَاة ويقطعها صَلَاة الْعَصْر آخر أَيَّام التَّشْرِيق"**

قال النسائي والدراقطني – رحمهما الله – وغيرهما عمرو بن شَمِر : " متروك الحديث " ، وكذا قال عنه الحافظ بن حجر– رحمه الله –.(43)

تنبيه:

المعروف أن لفظ (**متروك**) يطلق على الراوي ، لاعلى الحديث وهذا هوالمشهور عند أهل الحديث أنهم يقولون عن الرجل: (**متروك الحديث**) ، ولا يقولون : (**حديث متروك**) وإنما يقولون : حديث ضعيف جداً فيه فلان متروك الحديث.

ثالثا : المُنْكَر :

وسببه : فُحش الغلط عند الراوي ، أو فسقه ، أو كثرة غفلته ، واختُلِف في تعريف المنكر بعدما اتفق الأئمة على جعل المنكر من أنواع الضعيف ، وقالوا في **تعريف المنكر تعريفات متعددة أشهرها اثنان :–**

قيل : هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فَحُش غلطه ، أوكثرت غفلته ، أوظهر فسقه .وهومن التعريفات التي ذكرها الحافظ ابن حجر – رحمه الله – و لم يعتمده وإنما اعتمد الثاني .

وقيل : هوما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة .

ومثاله على هذا التعريف : مارواه ابن أبي حاتم : من طريق حُبَيِّب بن حَبِيَّب الزيَّات عن أبي إسحاق العَيْزار بن حُرَيْث عن ابن عباس – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :" **مَنْ أَقَامَ الصَّلاةَ ، وَآتَى الزَّكَاةَ ، وَحَجَّ الْبَيْتَ ، وَصَامَ رَمَضَانَ ، وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الْجَنَّةَ**".

---

(١) انظر : تلخيص الحبير (٢/٩٣).

قال أبو حاتم – رحمه الله – : " هومنكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهوالراجح" .[1]

تنبيه :

هناك تعريفات أخرى للمنكر منها : أنه ما انفرد به الضعيف ، حتى لو لم يخالفه أحد ،**ومثاله** : مارواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زُكير يحي بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال " **كلوا البَلَحَ بالتَّمْرِ،فإنَّ ابنَ آدمَ إذا أكلَهُ غَضِبَ الشيطانُ**" ، قال النسائي – رحمه الله – : " حديث منكر تفرد به أبو زُكير " وكذا قال الحاكم .[2]

و **منهم** من جعل المنكر في تفرد الثقة ، **والأشهر** عند المحدثين هو ما اختاره ابن حجر – رحمه الله – : أنه مارواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة ، ولذا يقول السيوطي في ألفيته :

المنكر الذي روى غيرالثقة مخالفاً في نخبة قد حققه [3]

فائدة : ضد **المنكر** : **المعروف** : وهو مارواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف.

رابعاً : الشاذ :

تعريفه : و هو مارواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه ، وقيل في تعريف الشاذ أقوال أخرى ، ولكن هذا الذي اختاره ابن حجر – رحمه الله – وعليه جماعة من أهل الحديث المتأخرين .

أي هو ما رواه العدل سواء كان تام ، أوخفيف الضبط ، وخالف فيه من هو أولى منه.

والأولوية على نوعين :

١. أولوية جمع : وهي أن يخالف المقبول جمعاً من المقبولين ، فإنه حينئذ لاتقبل روايته ؛ لأنه خالف جمعاً من المقبولين.

٢. أولوية قوة : وهي أن يخالف المقبول من هو أولى منه في القبول ، كأن يخالف الصدوق من هو أولى منه ، فيخالف الثقة مثلاً ، أوكأن يخالف الثقة من هو أوثق منه ،كأن يخالف الثقة الثبت ، قوي الحفظ.

مثاله : حديث : " **مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ** .."في آخره زيادة "**إنك لا تخلف الميعاد** ".وهذه الزيادة تفرد بها محمد بن عوف الحمصي ، وخالف فيها جمع الثقات **وهم كما يلي** :

* أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل كما عند الترمذي.
* وإبراهيم بن يعقوب كما عند الترمذي .
* ومحمد بن يحي الذهلي كما عند ابن ماجه.

---

(١) انظر : نزهة النظر ص (٩٩).

(٢) انظر : معرفة علوم الحديث ص (١٠٠).

(٣) انظر : تحقيق الرغبة لشيخنا عبد الكريم الخضير – حفظه الله – ص (٧٧) .

* وأبو زُرْعة الدمشقي كما في شرح معاني لآثار .
* وموسى بن سهل الرملي كما عند ابن خزيمة.
* ومحمد بن جعفر كما عند ابن ماجه.
* والعباسي بن وليد الدمشقي كما عند ابن ماجه.
* وعمروبن منصور كما عند النسائي.

والحديث رواه البخاري دون هذه الزيادة ، وهؤلاء عشرة اتفقوا على عدم وجود هذه الزيادة ، وهذا يدل على ضبطهم ، ووهمه هو في هذه الزيادة ، فالزيادة شاذة.

وينقسم الشاذ إلى قسمين :

١- **القسم الأول : شذوذ في المتن** : ومثاله الذي تقدم وفيه " **إنك لا تخلف الميعاد** " **شاذة.**

٢- القسم الثاني : شذوذ في السند :

ومثاله : مارواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر- رضي الله عنه — قال : قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم —" **الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا** " الحديث.

هكذا رواه يعلى بن عبيدالله عن سفيان الثوري أنه : عن (عمرو بن دينار) وخالف يعلى بن عبيد الله جماعة من أصحاب سفيان الثوري أنه عن : (عبد الله بن دينار) وليس (عمرو بن دينار) .

وبناءً عليه فرواية يعلى بن عبيدالله **شاذة.**

حكم الشاذ :

الشاذ من أنواع الضعيف ، فهو مردود ، **وسبب ضعفه** : طعن في الراوي ، **وسبب ذلك** : مخالفة الثقات ، وتقدم أن هذا من أسباب الطعن في الضبط .

فائدة : ضد (**الشاذ**) : (**المحفوظ**) وهو ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة .

خامساً : المُعَلَّل:

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو (الوهم) فإن حديثه يسمى : **حديث مُعَلَّل.**

تعريف المُعَلَّل : هو الحديث الذي اُطُّلِعَ فيه على علَّة تقدح في صحته ، مع أن الظاهر السلامة منها.[1]

ومن خلال التعريف نعرف أن العلة سبب غامض خفي ، يقدح في صحة الحديث ، والسبيل لمعرفة هذه العلة ، ليس أمراً سهلاً هيناً ؛ لأنها دقيقة غامضة ، لا يدركها إلا الجباهذة الحفاظ ، وأصحاب الخبرة ، ومن سار على نهجهم ، ولذا لم يتكلم عن هذا النوع إلا القليل من الأئمة : كابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، و البخاري ، وأبي حاتم ، والدراقطني .

(١) انظر : علوم الحديث ص (٩٠) ، ومقدمة ابن الصلاح ص (٩٦) .

لأن معرفة العلة تطلب من الناقد جهداً من عدة وجوه ، وتأمل ما قاله الخطيب البغدادي – رحمه الله – حيث قال : " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط "[1]

وقال يحي بن معين – رحمه الله – : " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه ".[2]

ونقل ابن حجر عن العلائي – رحمهما الله – أنه قال : " إن هذا الفن أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقها مسلكاً ، ولايقوم به إلا من منحه الله فهماً غايضاً ، واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك ".[3]

وعلم العلل يعتبر من أشرف أنواع علوم الحديث ، وأرفعها منزلة ؛ لأنه لا يخوضه إلا القليل ، فجهابذة هذا العلم لا يحكمون على حديث بأنه معلَّل ، أو معلول إلا بعد دلائل ، وقرائن ، وتأمل عميق ، ثم ترجيح .

وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر ، **وتقع في المتن** أيضاً ، وهو الأقل ، **وتقع أيضاً في المتن والسند** .

مثاله : حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر– رضي الله عنهما – عن النبي – صلى الله عليه وسلم : " **مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ** " رواه النسائي وابن ماجه.

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هذا الحديث فقال : هذا خطأ في المتن والإسناد ، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة– رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم –" **مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلاةٍ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَها**" متفق عليه ، وأما قوله في" صلاة الجمعة " فليس في الحديث فَوَهْم في كليهما".[4]

تنبيه :

قد يطلق بعض المحدثين لفظ العلة ، أو هذا الحديث معلول بثلاث علل ونحوها من الألفاظ ، وهم لايريدون هذا النوع من الحديث ، و إنما يطلقونها على أي طعن موجه للحديث ، ففرق بين الأمرين .

سادساً : المُدرج :

تعريفه : هو أن يذكر في إسناد الحديث ، أومتنه ما ليس منه بلا فصل.

ومن خلال التعريف نعرف : أن الإدراج يكون في **السند** ، ويكون في **المتن** .

أولاً : إدراج في الإسناد :

وهو أن يُدخل الراوي في السند ماليس منه بلا فصل .

---

(٢) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٥) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٢١٢) .

(٤) انظر : النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/٧٧٧).

(٥) انظر : العلل لابن أبي حاتم (١/١٧٢).

له عدة صور : ومن صوره أن يذكر الراوي الإسناد ، فيعرض له عارض ، فيقول كلاماً من عند نفسه ، فيظن من يسمعه أن هذا الكلام تبعاً للإسناد الذي يذكره ، فيرويه عنه كذلك .

مثال : ماوقع لـــ (ثابت بن موسى الزاهد) : أنه دخل على شَرِيْك القاضي وهويقول : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر – رضي الله عنه — قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم — ، فدخل ثابت على شَرِيْك وهو يحدث ، فلما نظرشَرِيْك إلى ثابت قال : " من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار" يقصد بذلك ثابت ، فظن ثابت أنما قاله حديثاً للسند الذي سمعه منه ، فكان يحدث بهذا الإسناد.

ثانياً : إدراج في المتن : وهو أن يدخل الراوي في حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – ماليس منه بلا فصل .

وإدراج المتن على ثلاثة أقسام : مدرج في أول الحديث ، وفي وسطه ، وفي آخره وهو الغالب .

١– مثال الإدراج في أول الحديث :

حديث أبي هريرة — رضى الله عنه — " أَسْبِغُوا الوُضُوء " **وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ** "

قوله " أسبغوا الوضوء " ليست من كلام النبي– صلى الله عليه وسلم – بل من كلام أبي هريرة– رضي الله عنه – ويدل على ذلك مارواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة– رضي الله عنه –أنه قال :

" أسبغوا الوضوء " فإني سمعت أبا القاسم– صلى الله عليه وسلم — قال : " **وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**"

وهذا القسم قليل جداً وغالب من يُمثِّل له يأتي بهذا المثال.

٢– مثال الإدراج في وسط الحديث :

حديث عائشة —رضي الله عنها — في بدء الوحي قالت : "**كَانَ رسول الله –** صلى الله عليه وسلم– **يَذْهبُ إلى غَارِ حِرَاءٍ ، فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ** " وهو التعبد "الليالي ذوات العدد". رواه البخاري من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة — رضي الله عنها–.قوله :" وهو التعبد " مدرج من كلام الزهري ، أراد به بيان معنى التحنث.[1]

٣– مثال على الإدراج في آخرالحديث:

حديث أبي هريرة :" **إِنَّ أُمَّتِي تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ** ". فقوله : " فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" مدرج من كلام أبي هريرة– رضي الله عنه — وهذا النوع وهو الإدراج في آخر الحديث هو الأكثر .

حكم الحديث المُدْرَج :

يعتبر المُدْرَج سواء كان في السند ، أوفي المتن من قبيل المردود الذي لا يجوز قبوله ، ولا الاحتجاج به ،ولكن ينبغي التنبه إلى أن الذي يُردُّ هو ما كان مُدْرَجاً دون بقية الحديث.

---

(١) انظر : تدريب الراوي (٢٢٩/١) ، وتوضيح الأفكار(٤٦/٢).

أسباب الإدراج :

١- بيان حكم شرعي ، أو استنباط حكم شرعي ، قبل أن يكمل رواية الحديث.

٢- شرح لفظ غريب في الحديث ،كما فعل الزهري في بيان معنى (التحنث) ، ولذا تسامح العلماء في هذا ، والأولى أن ينص على أنه قاله لبيان الغريب ، وهناك أسباب أخرى غير ماذُكر.

كيف نعرف الإدراج

يعرف الإدراج بعدة أمور :

١- أن يُقِرَّ الراوي بأنه أدرج هذا الكلام .

٢- أن ينص على الإدراج أحد الأئمة .

٣- ورود الحديث في رواية أخرى منفصلاً عن هذه اللفظة المدرجة.

٤- استحالة كون النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول ذلك ،كقول أبي هريرة – رضي الله عنه – في حديث :" **لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ**"رواه البخاري.

قوله : " والذي نفسي بيدي لولا الجهاد في سبيل الله وبرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك " مُدْرَج من كلام أبي هريرة – رضي الله عنه – ووجه ذلك أنه يستحيل أن يكون من كلام النبي– صلى الله عليه وسلم – لأن أمه ماتت وهو صغير.[1]

سابعاً : المقلوب:

تعريفه : وهو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه ، بتقديم أوتأخير ، سواء كان عمداً ، أو سهواً.

ومن خلال التعريف عرفنا أن القلب يكون في **السند** ، ويكون في **المتن** .

أولاً : مقلوب السند وله صورتان :

الأولى : إبدال راوٍ بآخر ،كأن يكون أحد رواته (نافع) فيجعله (سالم) .

الثانية : إبدال اسم راوٍ باسم أبيه ،كأن يقول (عبدالله بن سالم) بدل (سالم بن عبدالله) .

ثانياً : مقلوب المتن وله صورتان أيضاً:

الأولى : أن يقدِّم الراوي ويؤخِّر في لفظ الحديث.

مثاله : حديث **سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ.... وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ "**

فإن هذا مما انقلب على الراوي ، **والصواب** : كما روى البخاري وغيره : **"حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ"**

فالأصل في الإنفاق أن يكون باليمين.

---

(١) انظر : فتح الباري (١٧٦/٥).

الثانية : قلب بين الإسناد والمتن ، فيجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر ، ويجعل إسناد هذا المتن آخر ، وغالباً يكون بقصد الإمتحان.

مثاله : مافعله أهل بغداد مع الإمام البخاري – رحمه الله – حيث عرضوا عليه مائة حديث ، بعدما قلبوا أسانيدها مع متونها امتحاناً لحفظه – رحمه الله – فرَدَّها على ما كانت عليه قبل القلب ، و لم يخطئ فيها ولا خطأ.[1]

فالأسباب التي تحمل الراوي على القلب أشهرها اثنتان : ١. قصد الامتحان لهذا المحدث.

٢. والوقوع في القلب من غير قصد.

كيف يعرف الحديث المقلوب ؟

يُعرف بأمور منها :

١-نص أحد الأئمة على أن الحديث مقلوب .

٢- جمع طرق الحديث ، وبيان القلب.

٣- كونه خلاف المشهور من المحدثين في رواياتهم .

حكم الحديث المقلوب :

لاشك أنه من أنواع الحديث الضعيف ، فهو مردود ؛ لأنه مخالف لرواية الثقات.

ثامناً : المضطرب :

تعريفه : هو ما روي على أوجه مختلفة ، ومتساوية في القوة ،بحيث يتعذر الجمع بينها ، أو الترجيح.

ومن خلال التعريف يتبين أنه لابد للحديث حتى نحكم عليه أنه مضطرب **من شرطين** :

الأول :اختلاف روايات الحديث ، بحيث لا يمكننا الجمع بينهما.

الثاني : تساوي الروايات في القوة ، بحيث لا يمكننا ترجيح إحداهما على الأخرى ؛ لأنه لو أمكننا ترجيح إحدى الروايات لعملنا بها ولزال الإضطراب.

والاضطراب على قسمين : اضطراب في السند وهو الأكثر ، واضطراب في المتن وهو قليل جداً.

أولاً :الاضطراب في السند :

مثاله : حديث أبي إسحاق السَبِيْعِي عن أبي بكر- رضي الله عنه – أنه قال : "**يَا رَسُولَ اللهِ ، قَدْ شِبْتَ ، قَالَ : شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا**".

قال الدراقطني – رحمه الله – :"هذا مضطرب ؛ لأنه لم يروَ إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي ، **وقد اختُلف عليه فيه على عشرة أوجه، فمنهم** :

---

(١) انظر : القصة بتمامها في تاريخ بغداد (٢/٢٠، ٢١).

من رواه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر- رضي الله عنه - ، ومنهم من جعله من مسند سعد- رضي الله عنه – ومنهم من جعله من مسند عائشة - رضي الله عنها - وغير ذلك ، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر ".[1]

ثانياً : الاضطراب في المتن :

مثاله : حديث فاطمة بنت قيس – رضي الله عنها – قالت : سئل رسول – صلى الله عليه وسلم – عن الزكاة فقال: " **إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ** " رواه الترمذي وابن ماجه من نفس الوجه بلفظ: " **لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ** .

قال العراقي – رحمه الله - :"هذا اضطراب لايحتمل التأويل".

حكم الحديث المضطرب :

من أنواع الضعيف ؛ لأنه يفيد عدم ضبط رواته.

قال ابن الصلاح – رحمه الله - : " والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يُضبط "

فائدة :

ذكر ابن حجر - رحمه الله – أن أشد أنواع الضعيف هو : الموضوع ، ثم المتروك ، ثم المنكر، ثم المعلَّل ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المضطرب.[2]

تاسعاً : المصَّحف:

تعريفه : وهو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواه الثقات ، **والتصحيف يكون : في السند** ، ويكون في **المتن**.

مثال التصحيف في السند : حديث شعبة عن (العَوَّام بن مُرَاجم) صحَّفه ابن معين إلى (العَّوام بن مزاحم) ، والتصحيف إذا وقع من الراوي نادراً ، فإنه لا يقدح في ضبطه ؛ لأنه لا يسلم منه و من الخطأ إلا القليل .

مثال التصحيف في المتن : حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه – : " **أَنَّ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ**" صحَّفه ابن لهيعة : " **أَنَّ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – احْتَجَم فِي الْمَسْجِد** "

ولاشك أن الذي وقع فيه التصحيف مردود.

وما تقدم بيانه هو: **التصحيف في اللفظ** ، وهو الأكثر ، وقد يكون **التصحيف في المعنى** ، كأن يبقى اللفظ على حاله دون تغيير لكن فهم الراوي له ليس صواباً.

مثاله : قول أبي موسى العنزي : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عَنَزَة صلى إلينا رسول الله- صلى الله عليه وسلم – هكذا فهم أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى إلى قبيلته عنزة في حديث " **أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى إلى عنزة** " .

والصحيح : أن العنزة : هي الحربة التي توضع بين يدي المصلي.

---

(١) انظر : تدريب الراوي (٢٦٥/١).
(٢) انظر : التدريب (٢٩٥/١).

أمور أخرى تتعلق بالراوي تؤثر في صحة الحديث:

أ) الجهالة بالراوي:

والجهالة هي عدم معرفة عين الراوي أو حاله.

وللجهالة أسباب منها :

١- كثرة صفات الراوي ، فأحياناً يُذكر باسمه ، وأحياناً بكنيته ، وأحياناً بلقبه ، وأحياناً بصفته ، أو بحرفته ، أو نسبه، فيشتهر بواحدة منها ، فإذا ذُكر بغير ما اشتهر به ، ظُنَّ أنه راوٍ آخر فيحصل الجهل به.

مثال ذلك : (محمد بن السائب بن بِشْر الكَلْبِيُّ) نسبه بعضهم إلى جده فقالوا: (محمد بن بشر) وسماه بعضهم : (حماد بن السائب) ، وكنّاه بعضهم: (أبا النَّضْر) ، وكنَّاه بعضهم : (أبا سعيد) ، وبعضهم : (أبا هشام) وكلها مسميات لشخص واحد .

٢- قلة رواية الراوي ، وقلة مَنْ روى عنه .

٣- عدم التصريح باسم الراوي ،كقول الراوي : أخبرني فلان ، أو حدثني شيخ ، أو رجل ونحوه.

والمجهول على نوعين : مجهول عين ، ومجهول حال.

١.مجهول العين : هو الذي لم يرو عنه غير راوٍ واحد و لم يتعرض له أحد من أهل العلم بجرح أو تعديل .

مثال ذلك : طياف الإسكندراني .

روى عنه الهيثم بن خارجة فقط .

قال ابن حجر – رحمه الله – في " تعجيل المنفعة : (٤٩٤) – " مجهول ".[1]

وهذا محمول على مجهول العين ؛ لأنه لم يروَ عنه إلا راوٍ واحد ، و لم يتعرض له أحد بجرح ، أو تعديل.

٢.ومجهول الحال : هو من روى عنه راويان ، أو أكثر و لم يتعرض له أحد من أهل العلم بجرح ، أو تعديل.

مثال ذلك : سفيان بن عبدالرحمن بن عاصم بن سفيان.

روى عنه لاحق المكي ، و أبو الزبير المكي.

قال ابن حجر – رحمه الله – في التقريب : " مقبول "

وأيّاً كان **مجهول العين** أو **الحال** فالأصل في روايته عدم القبول.

---

(١) انظر : تعجيل المنفعة (٢٠٠/١).

وتحت الجهالة عدة تنابيه:

التنبيه الأول: جهالة العين أشد من جهالة الحال ، فإن **جهالة العين:** من أسباب الضعف الشديد، ولا يصلح في المتابعات فلا هو يقوِّي غيره ، ولا يقوى بغيره ، أما **جهالة الحال:** فمن أسباب الجهل المحتمل ، فإن تابعه ثقة ، أو مَنْ يُحتج بحديثه قوي ، وكان شاهداً له على حفظ حديثه ،وضبطه سنداً ومتناً ، وهذا باتفاق العلماء .

وإن تابعه من هو مثله في الضعف المحتمل ، فإن حديثه يتحسَّن بمجموع الطريقين الضعيفين على مذهب كثير من المتأخرين من أهل الحديث .

التنبيه الثاني : مجهول العين : يطلق عليه بعض الصفات مثل :" مجهول العين " أو " لايعرف من ذا " أو " مجهول " **ومجهول الحال:** يطلقون عليه : " مستور " أو " مقبول " أو " لايُعرف حاله " وقد يصفه البعض بـــ " مجهول " و الذي يحدد نوع الجهالة : عدد من روى عنه ، فإن كان واحداً ، فهو مجهول العين ، وإن كان أكثر فهومجهول الحال.

التنبيه الثالث : يُلْحِق بعضهم بهذين القسمين قسم ثالث هو: (**المُبْهم**) ، **والمبهم** : هو مَنْ لم يُصرَّح باسمه في الحديث ، ولذا قال البيقوني في منظومته: ومبهمٌ مافيه راوٍ لم يسم

والمبهم حديث مردود ؛ لجهالة عين الراوي ، فلا نستطيع معرفة عدالته .

مثاله : ما أخرجه عبدالرازق وأحمد و أبوداود من طريق عبدالله بن مسلم أخي الزهري عن مولى لأسماء بنت أبي بكر عن أسماء بنت أبي بكر – رضي الله عنهما – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – **"مَنْ كَانَ مِنْكُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا تَرْفَعْ رَأْسَهَا حَتَّى يَرْفَعَ الرِّجَالُ رُءُوسَهُمْ"**.

وعند التأمل في الحديث نرى فيه راوٍ مبهم وهو : مولى أسماء – رضي الله عنها – فالحديث ضعيف.

وأيضاً يقال : لو أُبهم الراوي بلفظ التعديل ، فإن روايته لا تقبل ، فلو قال الراوي :(أخبرني ثقة) فإن روايته لا تقبل مادام مبهما ، فإنه ربما يكون عنده ثقة ، وعند غيره ليس بثقة.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : "ولا يقبل حديث المبهم ما لم يُسَمْ ؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ، ومن أُبهم اسمه لا تُعرف عينه ، فكيف عدالته ؟! وكذا لا يُقبل خبره ولو أُبهم بلفظ التعديل ، كأن يقول الراوي عنه : أخبرني الثقة ؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره ".[1]

ب– الوصف بالبدعة:

وهو من الأسباب التي تتعلق بالراوي وتؤثر في صحة الحديث ؛ لأنها تؤثر في عدالة الراوي .

والبدعة : هي الإحداث في الدين ، **وهي على قسمين** :

١– **بدعة مُكفِّرة** : أي يكفر صاحبها بسببها ، فهذا تُردُّ روايته .

٢– **بدعة مُفَسِّقة** : أي يفسق صاحبها بسببها .

---

(١) انظر : نزهة النظر ص(١٠٦) .

والصحيح الذي عليه الجمهور أن روايته تقبل بشرطين :

الأول: ألا يكون داعياً إلى بدعته ، **والثاني:** أن لا يروي ما يُروِّج بدعته.

تأمل المثالين الآتيين ليتضح لك قبول الراوية من عدم ذلك :

المثال الأول : حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال : قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم – :" **أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهِ مِنْ بَابِهِ** " . هذا الحديث فيه **عدة أسباب لضعفه منها** : أنه من رواية أبي معاوية عن الأعمش ، وكلاهما من الثقات ، إلا أنهما منسوبان إلى التشيع ، وهنا رويا ما يُروِّج بدعتهما ، فلا يصح الاحتجاج بحديثهما في هذا الموضع .

المثال الثاني : قتادة بن دعامة السدوسي بدعته : أنه من المنسوبين إلى القَدَر ، وهو مع هذا إمام حافظ كبير ، احتج العلماء بحديثه ، ومنهم : البخاري ، ومسلم أخرجا له ما لم يؤيد بدعته .

تنبيه :

هناك من الأئمة من ترك رواية من وُصِف بنوع بدعة ، فلم يأخذ روايته مطلقاً ، ليس لأنه لا تقبل روايته ، وإنما من أجل أن ينتهي عن بدعته ؛ زجراً له ولغيره ممن يلج في البدع .

ج) سوء الحفظ :

وهو من الأسباب التي تتعلق بالراوي ، وتؤثر في صحة الحديث .

وسيء الحفظ : من لم يكن جانب صوابه أرجح من جانب خطئه.

وسيء الحفظ نوعين :

١. إما أن يكون سوء حفظه من أول حياته ويلازمه حتى مماته ، فهذا روايته مردودة .

٢. وإما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه إما لكبر سنه ، أو لذهاب بصره ، أو لاحتراق كتبه ونحو ذلك ، فهذا يُسمى " **المُخْتَلَط** " وهذا روايته فيها تفصيل :

– ما حدَّث به قبل الاختلاط وتميَّز ذلك بأن عُرف أنه قبل الاختلاط ، **فحديثه مقبول.**

– وما حدَّث به بعد الاختلاط ، **فحديثه مردود.**

– وما لم يتميَّز فلا يُعرف هل حدَّث به قبل الاختلاط أو بعده ، فروايته يتوقف فيها حتى يتميّز ، فإن وافقت روايته رواية الثقات ، قبلت وإن لم فالأصل فيها **التوقف** .

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : " الحكم فيه أن ما حدَّث به قبل الاختلاط إذا تميَّز قُبل ، وإذا لم يتميز تُوُقِّف فيه ، وكذا من اشتبه الأمر فيه ، وإنما يُعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه ".[1]

مثال ذلك : ما أخرجه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس – رضي الله عنه

(١) انظر : نزهة النظر ص (١٠٩)

عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال:" **لَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُسْرِيَ بِي فِيهَا أَتَتْ عَلَيَّ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ مَا هَذِهِ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ**....."**الحديث**

هذا الحديث سند رجاله ثقات ، إلا أن (عطاء بن السائب) كان قد اختلط ، و (حماد بن سلمة) كان ممن سمع منه قبل الاختلاط ، وبعد الاختلاط ، فيتوقف في صحة الحديث حتى تتميَّز رواية المختلط.

تنبيه :

من لم يحدِّث بعد اختلاطه فروايته مقبولة ، حتى لو قيل في ترجمته أنه اختلط ؛ لأن شبهة الاختلاط بالنسبة للرواية انتفت فهي غير مؤثرة .

قال عبد الرحمن بن مهدي – رحمه الله – : " جرير بن حازم اختلط ، وكان له أولاد أصحاب حديث ، فلما أحسُّوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئاً " .[1]

وكذلك سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ، فإنه لما اختلط امتنع أن يجيز أحداً بمروياته.

مسألة : حكم قبول زيادة الثقة :

وهي مسألة مهمة للغاية أُفردت بالبحث والدراسة من قِبَل العلماء .

ومسألة الزيادة على قسمين:

الأول : أن تكون من الضعفاء ، فلا تقبل وهذا واضح .

الثاني : أن تكون من الثقات ، وهي محور البحث .

وجمهور العلماء أنها تقبل من الثقات مطلقاً ، وكثير من المحدِّثين والنقَّاد على أنها لا تُقبل من الثقات مطلقاً ، وإنما تُقبل من الثقة الحافظ إذا لم يخالفه من هوأولى منه ، وبه قال أئمة الحديث المتقدمين ، وهو **الأظهر** والله أعلم الذي يدل عليه أقوال الأئمة – رحمهم الله – وإليك شيئاً منها :

قال الترمذي – رحمه الله – : " ورُبَّ حديث إنما يُستغرب لزيادةٍ تكون في الحديث ، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمد على حفظه".[2]

وقال ابن عبد البر – رحمه الله – في التمهيد : "إنما تُقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه ، وكان أحفظ وأتقن ممن قَصُر ، أو مثله في الحفظ ؛ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف"

ومنهجهم في ذلك : إعمال مبدأ النقد و الترجيح بين الروايات الزائدة ، والناقصة لا الحكم مطلقاً عليها .

---

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٦١/٢).

(٢) انظر : علل الترمذي (٥٢٤/٥).

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : " المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبدالرحمن بن مهدي ، ويحي القطان ، و أحمد بن حنبل ، ويحي بن معين ، و علي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، والدارقطني – رحمهم الله – وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة ".

أي لا يعرف عن أحد منهم قبول الزيادة مطلقاً .[1]

(١) انظر : نزهة النظر ص (٧٢) .

المقدمة الخامسة : [الشواهد والمتابعات]

تعريف الشاهد :

هوالحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

ولتوضيح التعريف نقول : إذا ورد الحديث عن صحابي ، ثم ورد نفس هذا الحديث عن صحابي آخر ، كان هذا شاهداً للحديث الأول ، فمثلاً إذا جاء حديث عن عائشة – رضى الله عنها – ثم ورد نفس الحديث عن أبي هريرة – رضي الله عنه – فإننا نطلق على حديث أبي هريرة– رضي الله عنه – شاهدا لحديث عائشة – رضى الله عنها – ، وحديث عائشة – رضى الله عنها – شاهدا لحديث أبي هريرة– رضي الله عنه –.

والشواهد على نوعين : أن يشارك الحديث الثاني الحديث الأول في اللفظ والمعنى ، أويشاركه بالمعنى دون اللفظ.

مثال : عن سعيد بن زيد – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " **لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ** " رواه الترمذي.

هذا الحديث ضعيف ؛ لأن فيه (أبو ثِفَال المُري) و (رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان)

لكن ذهب بعض أهل العلم كابن حجر والسيوطي والشوكاني والألباني – رحمهم الله – وغيرهم إلى تحسين الحديث ؛ لأن له شواهد **منها**:

١– عن أبي سعيد – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : "**لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ** " رواه الترمذي ،وهو ضعيف ؛ لأن في إسناده (رُبَيْح بن عبدالرحمن).

٢– وعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : "**لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ** " رواه أحمد ، وهو ضعيف ؛ لأن في إسناده (يعقوب بن سَلم) .

٣–وعن سهل بن سعد – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " **لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ** "" رواه ابن ماجه، وهو ضعيف ؛ لأن في إسناده (عبدالمهيمن بن عباس).

هذا مثال على الشاهد لفظا ومعنى ، وقد يكون **الشاهد معنى فقط ، ومثاله:**

–حديث " **إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً** "

أخرجه الترمذي من حديث سمرة بن جندب ، وله شاهد بمعناه من حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال النبي – صلى الله عليه وسلم – " **إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ الْكَعْبَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبْيَضَ مِثْلَ اللَّبَنِ آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ ، وَكُلّ نَبِيّ يَدْعُو أُمَّته وَلِكُلِّ نَبِيّ حَوْضٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الْفِئَام وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الْعُصْبَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الْوَاحِدُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الِاثْنَانِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَأْتِيه أَحَدٌ ، فَيُقَال : قَدْ بَلَّغت ، وَإِنِّي لَأَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ** "

فهذا الشاهد ورد بمعنى الحديث الأول ، لا بلفظه .

تعريف المتابعة :

هوالحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى ، أومعنى فقط مع الإتحاد في الصحابي.

فالمتابعة تختلف عن الشاهد في كون المتابعة الصحابي واحد ،أما الشاهد فالصحابي يختلف .

مثال المتابعة: مارواه الترمذي من طريق شَريك عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها– قالت : " **مَنْ حَدَّثَكُم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إلا قَاعِدًا** "

هذا الحديث في إسناده (شَريك) وهو ضعيف.

لكن هناك من تابع شريكاً ، وهو سفيان الثوري ، فقد جاء الحديث من طريق سفيان الثوري عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها–: ..... الحديث .

فالحديث يكون حسناً بهذه المتابعة .

وهذه **المتابعة** تسمى : **متابعة تامة** ؛ لأنها حصلت للراوي نفسه وهو: (شريك) في المثال السابق ، أما إذا حصلت المتابعة لشيخ الراوي ، أو شيخ شيخه ، أومن فوقه ، فتسمى : **متابعة قاصرة.**

فإن قيل كيف نعرف الشواهد والمتابعات أوكيف نحصل عليها ؟

فالجواب : بتتبع طرق الحديث في الكتب الحديثية المسندة ، يُعلم لهذا الحديث طرق ، ومتابعات ، وشواهد أو لا، وهذا يسمى : **الاعتبار** .

فالاعتبار : هو تتبع طرق الحديث في الكتب الحديثية المسندة ، ليُعلم هل لهذا الحديث طرق ،و شواهد ،ومتابعات ، أو لا ؟.[1]

وفائدة الاعتبار: هو الوقوف على الطرق التي تصلح لتقوية الأحاديث الضعيفة ، وما لايصلح للتقوية لذا أحياناً يقول أهل الحديث : هذا صالح للاعتبار ، وهذا غير صالح للاعتبار ، وكذلك بالاعتبار يُعلم هل هذا الحديث من قبيل المتواتر الذي رواه الجماعة ، أو من قبيل الآحاد ، وهل له طريق واحد فيكون غريباً ، أو له أكثر من طريق فيكون من قبيل العزيز ،أو المشهور؟

فائدة :

إذا قيل الحديث المُسند ، فالمقصود به على الصحيح : ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه مرفوعاً إلى النبي– صلى الله عليه وسلم – ، وهذا التعريف هو الذي اختاره الحاكم ، وجزم به ابن حجر ، وهناك تعريفات أخرى هذا أصحها .[2]

---

(١) انظر : نخبة الفكر لابن حجر ص (٧٩).

(٢) انظر : نخبة الفكر لابن حجر ص(٥٩).

المقـــــدمة الخـــامسة

الإسناد العالي:

هوالذى قَّل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر في نفس الحديث لكنه أكثر منه رجالاً.

ولقد أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم : (**الثلاثيات**) ويقصدون بها : الأحاديث التي فيها بين المصنف ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثلاثة أشخاص فقط ، وهذا من اهتمامهم بالأسانيد العوالي مثل : (ثلاثيات البخاري) لابن حجر ، و (ثلاثيات أحمد بن حنبل) للسفاريني .

والإسناد النازل :

هو عكس العالي ، وهو الذي كَثُرَ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر في نفس الحديث ، لكنه أقل منه رجالاً.

المقدمة السادسة : [معرفة الصحابة والتابعين]

١.معرفة الصحابي : هومن لقي النبي – صلى الله عليه وسلم – مؤمناً به ، ومات على الإسلام ، ولو تخللت ذلك ردَّة على الأصح.[٣]

توضيح التعريف:

(**من لقي النبي** – صلى الله عليه وسلم –): سواء كان اللقاء من بصير أو أعمى كابن أم مكتوم .

(**مؤمناً به**) : نُخرج منه : من لقيه و اجتمع به وهو كافر ، ثم أسلم بعد وفاته – صلى الله عليه وسلم – فهذا لايسمى صحابياً.

(**ومات على الإسلام**): نخرج من لقيه وآمن به ، ثم ارتد ومات على الكفر ، فهذا لايسمى صحابياً ،كابن خطل ، وعبيدالله بن جحش.

(**ولوتخللت ذلك ردَّة**) : والمقصود من لقيه وآمن به ، ثم ارتَّد ، ثم رجع إلى الإسلام ، وسواء رجع للإسلام في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم – أو بعده ، ثم مات على الإسلام ، فإنه يسمى صحابياً ، مثل : الأشعث بن قيس ارتد ، وأُسر ، وأسلم وقَبِل أبو بكر – رضي الله عنه – منه ذلك ، وهو معدود من الصحابة .

فإن قيل ما فائدة معرفة الصحابة بالنسبة لمصطلح الحديث مادام أن الصحابة كلهم عدول؟

فالجواب : إن أهم فائدة تختص بذلك هي : معرفة المتصل من المرسل ، فما رفعه الصحابي للنبي – صلى الله عليه وسلم – فهو المتصل ، وما رفعه التابعي للنبي – صلى الله عليه وسلم – فهو المرسل .

ويعرف الصحابي : تارة بالتواتر أنه صحابي ، وتارة بشهادة صحابي آخرله ، وتارة بروايته عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أو مشاهدته مع المعاصرة ، وتارة بإخباره عن نفسه ، وتارة بإخبار تابعي ثقة .

أفضل الصحابة :

أفضلهم أبو بكر وعمر – رضى الله عنهما – بإجماع أهل السنة ، ثم عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ثم علي – رضي الله عنه – ثم بقية العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم أهل أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان – رضوان الله عليهم جميعاً.

أولهم إسلاماً :

من الرجال الأحرار : أبوبكر – رضي الله عنه –

و من الصبيان : علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –

ومن النساء : خديجة أم المؤمنين – رضي الله عنها –

ومن الموالي : زيد بن حارثة – رضي الله عنه –

ومن الأرقاء : بلال بن رباح – رضي الله عنه –

---

(١) انظر : نخبة الفكر لابن حجر ص (٥٧) .

آخر الصحابة موتاً :

أبو الطفيل عامر بن واثلة اللَّيثي – رضي الله عنه –مات سنة مائة بمكة المكرمة ، وقيل مات سنة (**١١٠ هـ**) وصححه الذهبي ، ثم آخرهم موتاً قبله أنس بن مالك – رضي الله عنه – مات سنة ثلاث وتسعين بالبصرة.

من هم العبادلة ؟

يدخل فيها كل من اسمه : (**عبدالله**) من الصحابة ، ويبلغ عددهم ثلاثمائة صحابي ، لكن المراد بالعبادلة أربعة من الصحابة وهم : عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن العباس ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن عمرو بن العاص – رضوان الله عليهم جميعاً – وكلهم من أجلَّاء الصحابة وعلمائهم .

أكثر الصحابة رواية للحديث :

أكثر الصحابة على التوالي : أبوهريرة ، ثم ابن عمر ، ثم أنس بن مالك ، ثم عائشة ، ثم ابن عباس ، ثم جابر بن عبدالله ،ثم أبوسعيد الخدري – رضي الله عنهم جميعاً – ، وبلغ عدد ما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – : (**٥٣٧٤**) حديثاً ،وروى عنه أكثر من (٣٠٠) رجل .

قال السيوطي :

والمكثرون في رواية الأثر أبوهريرة يليه ابن عمر
وأنس البحرُ كالخدري وجابرٌ وزوجة النبـــي

من أشهر المصنفات في معرفة الصحابة :

(الإصابة في تميز الصحابة)لابن حجر ، و(أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير، (والاستيعاب في أسماء الأصحاب) لابن عبد البر .

٢.معرفة التابعي :

التابعي : هو من لقي صحابياً مسلماً ، ومات على الإسلام .

وفائدة معرفة التابعي : كما تقدم معرفة المرسل من المتصل .

أفضل التابعين :

اخُتِلف في ذلك على أقوال : **فأهل المدينة** يقولون سعيد بن المسيَّب – رحمه الله – **وأهل البصرة** : الحسن البصري – رحمه الله – ، **وأهل الكوفة** : أويس القرني – رحمه الله – **وهو الأظهر** والله أعلم لقول النبي – صلى الله عليه وسلم – كما في حديث عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : " **خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ** " رواه مسلم .

المخضرمون من التابعين :

وهم الذين أسلموا في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم – ولم يروه ، أوصلهم مسلم – رحمه الله – إلى عشرين شخصاً ، وقيل أكثر من ذلك **منهم** : عمرو بن ميمون ، وأبو عثمان النهدي ، وأبو مسلم الخولاني – رحمهم الله –.

كبار علماء التابعين :

وهم الفقهاء السبعة ، وكلهم من أهل المدينة وهم : سعيد بن المسيَّب ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ، وسليمان بن يسار ، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة .

واختُلِفَ في السابع : قيل: سالم بن عبدالله ، **وقيل** : أبوسلمة بن عبدالرحمن .

قال الناظم :

إذا قيل مَنْ في العلمِ سَبْعةُ أَبْـــحُرٍ روايتُهم ليست عن العلم خارجة

فقل هم عُبيدالله عروةٌ قاسمٌ سعيدٌ أبو بكر سليمـــــــان خارجـــة

أشهر المصنفات في التابعين : كتاب (معرفة التابعين) لأبي المُطرَّف الأندلسي.

المقدمة السابعة : [المؤلفات الحديثية أقسامها وأمثلة عليها]

المؤلفات الحديثية تنقسم إلى قسمين :

الأول : مؤلفات تراعي (متن الحديث). **والثاني** : مؤلفات تراعي (سند الحديث).

القسم الأول : المؤلفات التي تهتم في متن الحديث :

وهي على قسمين :

الأول : مؤلفات شاملة لجميع أبواب العلم : من العقائد ، والأحكام ، والرقاق ، والآداب ، والتفسير ، والمغازي ، والسير ، والفتن ، والمناقب ، وغير ذلك ، ويسمى هذا النوع : بالجوامع ، كالجامع الصحيح للبخاري ، وجامع الترمذي ، وأيضاً صحيح مسلم ، فهو شامل لأبواب العلم .

والثاني : مؤلفات ليست شاملة وإنما مقتصرة على جانب معين :

فمنها: ما يقتصر على الأبواب الفقهية والآداب ، وربما يُذكر معها غيرها ، كالمصنفات ، والموطآت ، والسنن ، فمن **المصنفات** : مصنف عبدالرازق ، وابن أبي شيبة ، **والموطآت** : كموطأ مالك ، **والسنن** : كسنن أبي داود ، والنسائي.

ومنها: ما يقتصر على العقائد ، ككتاب السنة للإمام أحمد .

ومنها: ما يقتصر على الآداب ، ككتاب الأدب المفرد للإمام البخاري.

فائدة :

المصنفات والموطآت: تكون شاملة لأقوال الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، و أقوال الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين – رحمهم الله – ، وأما **السنن:** ففيها أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – ويقل فيها ذكر أقوال الصحابة والتابعين .

القسم الثاني : المؤلفات التي تهتم في سند الحديث :

وهي أقسام أشهرها قسمان :

الأول : مؤلفات تراعي جانب الإسناد من جهة منتهاه وهو الصحابي ، فيكون ترتيب الكتاب على ترتيب أسماء الصحابة ، وهذه طريقة أهل المسانيد ، كمسند الإمام أحمد، ومثل المسانيد معجم الطبراني الكبير ، فمثلاً تُذكر أحاديث أبي هريرة – رضي الله عنه – كلها متتابعة بغض النظر عن موضوعاتها ، لأنها لا تراعي المتن ، وإنما السند ، وهكذا بقية الصحابة .

والثاني : مؤلفات تراعي جانب الإسناد من جهة أوله وهو شيخ المؤلف ، فيكون ترتيب الكتاب على أسماء شيوخه ، كالمعجم الأوسط والصغير للطبراني .

الكلام على بعض المؤلفات باختصار :

أولاً : صحيح البخاري

مؤلِّفه : أبو عبدالله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم الجُعفْي البخاري ، ولد سنة (١٩٤هـــ)،وتوفي سنة (٢٥٦ هـــ) .

منزلة كتابه : هو أصح الكتب بعد كتاب الله – تعالى – ، قال الحافظ الذهبي – رحمه الله – :"هو أجلّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله –تعالى– "

سبب تأليفه : ما ذكره إبراهيم بن معقل أنه سمع البخاري يقول : " كنت عند إسحاق بن رَاهَوَيه فقال بعض أصحابنا : " لوجمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي – صلى الله عليه وسلم – " فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب " .(٤)

ميزة الكتاب: أنه أول كتاب صُنِّف في الحديث الصحيح المجرد عن الضعيف والموضوع .

وتميّز بدقة تبويبه حتى قيل : فقه البخاري في تراجمه ، أي في عناوين الأبواب .

ومن أهم شروحه وأفضلها : (فتح الباري) لابن حجر العسقلاني .

ثانياً : صحيح مسلم :

مؤلِّفه : أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ولد سنة (٢٠٤ هـــ) وتوفي سنة (٢٦١ هـــ).

منزلةكتابه : يأتي بعد صحيح البخاري من حيث الصحة .

ميزة الكتاب : أنه يذكر طرق الحديث وألفاظه مرتبة كاملة في باب واحد ، ولو كان الحديث طويلاً ، لكنه لم يذكر فروع الأبواب ،وإنما بوَّبها الشُّراح ومن أبرزهم النووي – رحمه الله – ، الذي شرح صحيح مسلم وهو أشهر الشروح اسمه: (المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج).

قال بعضهم :

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديَّ وقالوا أي ذين تقـــــــدِّم

فقلت لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

ثالثاً : سنن أبي داود :

مؤلِّفه : سليمان بن الأشعث السجستاني ، ولد سنة (٢٠٢ هـــ) وتوفي سنة (٢٧٥هـــ) .

منزلة كتابه وميزته : يعتبر من دواوين الإسلام الذي لايُسْتغى عنها ، إلا أنه لم يشترط الصحة فيه ، ففيه الصحيح والحسن ، والضعيف والمنكر ، ويسمى : (كتاب الأحكام) حيث قال في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه ص (٣٤) : " وإنما لم أصنف في كتاب (السنن) إلا الأحكام و لم أصنف الزهد وفضائل الأعمال وغيرها ."

رابعاً : جامع الترمذي :

مؤلِّفه : أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ، ولد سنة (٢٠٩ هـــ) وتوفي سنة (٢٧٩هـــ)

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠١/١٢).

والترمذي تلميذ البخاري ، وكثيراً ما ينقل عنه في أحوال الرواة.

منزلة كتابه وميزته : كتاب عظيم الفائدة جمع فيه بين رواية الحديث ، ودرايته ، وعلله ، وأحوال رجاله ، وذكر فيه أقوال العلماء من الصحابة ومَنْ بعدهم ، في المسائل التي يتضمنها الباب ، ذاكراً ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه .

قال الترمذي – رحمه الله – : " صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخرسان فرضوا به ومن كان في بيته فكأنما النبي – صلى الله عليه وسلم – في بيته "وهو في كتابه لم يشترط الصحيح بل فيه الضعيف ، وهو في كتابه ذكر حكمه على الحديث بالصحة والحسن والضعف .

خامساً : سنن النسائي:

مؤلِّفه : أبوعبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي نسبة إلى بلدة (نسا) مشهورة بخرسان ولد سنة (٢١٥هـ) وتوفي سنة(٣٠٣ هـ) .

منزلة كتابه وميزته : إذا قيل سنن النسائي فالمقصود به : (سنن المجتبى) ويقال : (المجتبى) وهي : السنن الصغرى للنسائي ، وهي مختصرة من سننه الكبرى ، والنسائي غالب أحاديثه صحيحة ، فمن حيث الصحة يقدِّمه بعض العلماء على أبي داود والترمذي ؛ لشدة تحري مؤلِّفه في الرجال ، وله كلام في العلل ، يحتوي على جواهر ثمينة من الفوائد .

– قال ابن حجر – رحمه الله – : " كم من رجل أخرج له أبوداود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه "

سادساً : سنن ابن ماجه :

مؤلِّفه : أبو عبدالله ، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، ولد سنة (٢٠٩هـ) وتوفي سنة (٢٧٣هـ) .

منزلة كتابه وميزته : قال ابن كثير – رحمه الله – : " كتاب مفيد ، قوي التبويب في الفقه "

وهو أقل مرتبة من باقي السنن الباقية ، وغالب ما ينفرد به عنها يكون ضعيفاً ، وفيه عدد كبير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ولذا يرى بعض العلماء أن يُجعل (سنن الدارمي) سادس الكتب الستة بدلاً منه.

فائدة : ما تقدم الكلام عليه تسمى الكتب الستة (البخاري ، ومسلم ، أبوداود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه) وهذا معنى قولهم : (**أخرجه الستة**)، وإذا قيل : (**أخرجه الأربعة**) فالمقصود : مادون البخاري ومسلم وهم : (أبوداود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه) .

سابعاً : مسند الإمام أحمد :

مؤلِّفه : إمام أهل السنّة : أبو عبدالله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، ولد سنة (١٦٤هـ) ، وتوفي سنة (٢٤١هـ) .

منزلة كتابه وميزته : هو ديوان من دواوين السنّة ، من أجمع كتب الحديث التي لا يستغني عنها طالب العلم .

قال الإمام أحمد – رحمه الله – : " جمعت هذا الكتاب من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة "

ومسند الإمام أحمد فيه الصحيح والحسن والضعيف .

ثامناً : موطأ الإمام مالك :

مؤلِّفه : إمام دار الهجرة : مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، ولد سنة (٩٥هـــ) وتوفي سنة (١٧٩هـــ).

منزلة كتابه وميزته : هو أشهر الموطآت ، قال عنه الشافعي : " ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك " وهذا الكلام من الشافعي كان قبل وجود الصحيحين .

ذكر الإمام مالك في موطئه : الأحاديث الموصولة ، والمراسيل ، وأقوال الصحابة والتابعين مرتبة على الأبواب ، وذكر فقه هذه الأبواب .

فائدة : الكتب السابقة وغيرها من كتب الحديث ، يوجد في أسانيدها اختصارات لبعض الكلمات التي تتكرر في السند يحسن لطالب العلم معرفتها ؛ لئلا يستنكرها ، فأحياناً يجد في الإسناد مثلاً " نا " أو " ثنا " وهذه معناها :(حدثنا) ، وأحياناً يجد " ح " وهذه معناها : تحويل الإسناد إلى إسناد آخر ،وينطق بها القارئ هكذا (حا) .

المقدمة الثامنة : [الكلام على الجرح والتعديل باختصار]

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية منذ صدرالإسلام ، ففي عهد الصحابة نجد توثيق بعضهم لبعض ، والصحابة كلهم عدول ، ثم ازداد في عهد التابعين ، فقد كان غالبهم ثقات وقل فيهم الضعيف ، ولايُعرف فيهم الكذب إلا قليلاً.(٥)

ثم ازداد الكلام على الجرح والتعديل بعدهم ؛ لكثرة الرواية ، ووجود من هوضعيف ، وكذاب من الرواة وهكذا تزداد العناية بهذا العلم .

أهمية الجرح والتعديل :

السنّة النبوية جائتنا عن طريق النقل – الرواية – ولا طريق لمعرفة صحة الحديث من عدمه ، إلا بعد معرفة حال رواته ، مَنْ مقبول الرواية منهم مِنَ المردود ، ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم : **علم الجرح والتعديل** ، وبهذا نعرف أن له أهمية بالغة .

الجرح والتعديل مشروع وليس ممنوع :

فلا يُعدُّ من الغيبة بل دلَّ على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب : قوله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾** .[سورة الحجرات :٦] .

ومن السنّة : ورد في التعديل قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : **"نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللهِ ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ "** متفق عليه.

وورد في الجرح قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :**" بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ "** متفق عليه .

وانعقد الإجماع على: مشروعية الجرح والتعديل ، بل على وجوبه ؛ للحاجة إليه ،كما ذكر ذلك النووي في رياض الصالحين .(6)

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل – رحمهما الله – : "جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي ، فجعل أبي يقول : فلان ضعيف ، فلان ثقة ، فقال أبو تراب : يا شيخ لا تغتب العلماء فالتفت إليه أبي فقال له : ويحك هذا نصحية ليس غيبة ".(7)

تعريف الجرح والتعديل :

أ.**التعديل لغةً** : التزكية ، **واصطلاحاً** : هو وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته .

وتثبت عدالة الراوي بأحد أمور :

١. أن ينص إمام من أئمة الحديث على عدالته وضبطه.

٢. اشتهار عدالته بين أهل العلم .

---

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤٩/١).
(٢) انظر : باب ما يباح من الغيبة ص (٥٣٩).
(٣) انظر : مزيداً من ذلك مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي .

٣. جمع أحاديثه وعرضها على أحاديث الثقات فإن وافقتهم فهو ثقة .[8]

ب. الجرح : لغة : العثور على ما تسقط به العدالة ، **واصطلاحاً** : الطعن في الرواة بما يسلب عدالتهم أو ضبطهم .

ويجرح الرواة بأمور تقدم بيانها منها :

١. الكذب على رسول الله– صلى الله عليه وسلم – .

٢. كونه معروفاً بالكذب في كلامه .

٣. البدعة . ٤. الفسق . ٥. سوء الحفظ. ٦. الغفلة . ٧. مخالفة الثقات .

مراتب الجرح والتعديل وألفاظها:

أولاً : مراتب التعديل وألفاظها:

وسأوردها بحسب قوة ضبط الراوي وفق الترتيب الآتي :

المرتبة الأولى : ما دل على المبالغة في توثيقه.

مثل : (فلان إليه المنتهى في التثبت)، أو جاء على صيغة أفعل مثل :(فلان أثبت الناس).

المرتبة الثانية : ما كرر فيه لفظ التوثيق .

مثل : فلان (ثقة ثقة) ،أو (ثقة ثبت) ، أو (ثقة حجة) .

المرتبة الثالثة : ما دل على التوثيق .

مثل : (ثقة) ، أو(ثبت) ، أو (حجة) ، أو (متقن).

وهذه المراتب الثلاثة يُصنَّف حديث رواتها في : **قسم الصحيح** .

المرتبة الرابعة : ما دَّل على العدالة مع الإشعار بخفة ضبطه

مثل : (صدوق)أو(لابأس به) .

وهذه المرتبة يُصنف رواتها من قبيل : **الحديث الحسن** .

المرتبة الخامسة : مادَّل على العدالة ، مع الدلالة على خفة ضبطه .

مثل : (فلان شيخ) ، أو (روَوا عنه) .

المرتبة السادسة : ما دل على التعديل فقط .

مثل : (فلان صالح الحديث) ، أو (يُكتب حديثه).

وهاتان المرتبتان رواتهما لا يحتج بحديثهم على الإنفراد ، وإنما يصلح للشواهد والمتابعات .

---

(١) انظر : تدريب الراوي (٢٥٧/١) ، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص (١١٦).

ثانياً: مراتب الجرح وألفاظها :

وسأوردها بادئاً بالضعيف ، ثم الأشد ضعفاً ، فالأشد ضعفاً ،وهكذا وإليك بيانها :

المرتبة الأولى : ما دل على التليين ، وهي أسهلها في الجرح .

مثل : (فلان ليِّن الحديث) ، أو (فيه مقال) ، أو(في حديثه ضعف).

المرتبة الثانية : ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به

مثل : (فلان لا يحتج به) ، أو (ضعيف).

وهاتان المرتبتان رواتهما لا يُحتج بحديثهم ، لكنه يكتب ليستفاد منه في الشواهد والمتابعات ، لاسيما المرتبة الأولى.

المرتبة الثالثة : ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه ونحوه

مثل:(فلان لا يكتب حديثه) ، أو (مردود الحديث) ، أو (ضعيف جداً).

المرتبة الرابعة : ما اتُهم بالكذب ونحوه.

مثل :(فلان متهم بالكذب) ، أو (متهم بالوضع أو متروك).

المرتبة الخامسة : ما وصف بالكذب ونحوه

مثل : (فلان كذاب) ، أو (دجال) ، أو(وضاع) ، أو(يكذب) ، أو (يضع) .

المرتبة السادسة : ما دل على المبالغة في الكذب ، وهذه أسوأ المراتب .

مثل : (فلان أكذب الناس) ، أو(إليه المنتهى في الكذب) ، أو(ركن من أركان الكذب) .

وهذه المراتب الأربع لا يُحتج برواتها ، ولا يُبحث لهم عن شواهد ومتابعات ، فأحاديثهم لا تنجبر.

وهنا عدة تنابيه :

١. ليس بالضرورة أن تكون ألفاظ التعديل والتجريح لا تخرج عن الألفاظ السابقة ، وإنما ما تقدم هي الأكثر في الحكم .

٢. هناك قواعد في الجرح والتعديل ليس هذا موطن بسطها ، ومن أفضل ما أُلف في هذا كتاب معاصر اسمه : (الجرح والتعديل) للشيخ إبراهيم اللاحم – حفظه الله – .

٣. عند تعارض الجرح والتعديل كأن يُذكر الراوي بما يوجب ردَّ روايته ، ويذكر من وجه آخر بما يوجب قبول روايته ، **فيُنظر في الجرح والتعديل من أربعة أحوال :**

الأولى : إن كان الجرح مبهماً – أي: لفظاً عاماً – والتعديل مفسَّراً – أي : ذُكر فيه سبب التعديل – فيؤخذ بالتعديل ؛ لرجحانه .

الثانية : إن كان العكس التعديل مبهماً ، والجرح مفسَّراً ، فيؤخذ بالجرح ؛ لأن مع قائله زيادة علم .

الثالثة : إن كان الجرح والتعديل مفسَّرَيْن – أي : مُبيَّناً فيهما سبب الجرح والتعديل – فيؤخذ بالجرح ؛ لأن مع قائله زيادة علم ، إلا إذا قال صاحب التعديل ما يُفيد زوال سبب الجرح ، فيؤخذ بقوله ؛ لأن معه زيادة علم .

الرابعة : إن كان الجرح والتعديل مبهمين ففيه خلاف أيهما يؤخذ ؟، **والأظهر**: أنه يُنظر الأرجح منهما فيؤخذ .

أهم مصنفات الجرح والتعديل :

إذا أردنا البحث عن راوٍ هل هو معدَّل ، أو مجرَّح ننظر في كتب الرجال **وهي أقسام** :

القسم الأول : ما كان خاصاً بالرواة الثقات مثل : (**الثقات**) لابن حبان ، و (**الثقات**) للعجلي .

القسم الثاني : ما كان خاصاً بالرواة الضعفاء ، مثل : (**الضعفاء الصغير**) للبخاري ، و (**الكامل في الضعفاء**) لابن عدي ، و (**لسان الميزان**) لابن حجر ، و(**ميزان الاعتدال**) للذهبي .

القسم الثالث : ما هوشامل للرواة الثقات والضعفاء ، مثل : (**التاريخ الكبير**) للبخاري ؛ مرتب على حروف المعجم ، **و** (**الطبقات الكبرى**) لابن سعد ؛ مرتب على الطبقات.

القسم الرابع : ما هو خاص برجال الكتب الستة مثل : (**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**) للمزِّي ، ثم جاء ابن حجر و اختصره بكتاب : (**تهذيب التهذيب**) ، ثم اختصر ابن حجر التهذيب بكتاب : (**تقريب التهذيب**).

هذه المقدمات هي التي تكلمنا عنها في هذه الدورة القصيرة ، وكانت مدتها خمسة أيام ابتداءً من: السبت ١٤٣٠/١١/٨هـ - والتي أسال الله أن ينفعنا بما علمنا و أن يعلمنا ما ينفعنا و أن يجعلنا ممن يميز صحيح الأخبار من سقيمها ، متبعين لهدي نبيه صلى الله عليه وسلم .

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المقدمة	١	المقدمة الرابعة: المردود وأقسامه	١٩
التمهيد	٢	خامسا : الحديث الضعيف	١٩
مصطلح الحديث : تعريفه، و فوائده	٢	تقسيم الحديث الضعيف بالنظر لأسباب ضعفه	٢١
غايات علم المصطلح ، ومتى بدأ التأليف فيه؟	٣	القسم الأول : ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد	٢١
الإسناد من خصائص هذه الأمة	٣	أولا : المعلق	٢١
نشأة التصنيف في علم الحديث	٣	ثانيا : المرسل	٢٣
الفرق بين الحديث والأثر والخبر	٤	مرسل الصحابي	٢٤
المقدّمة الأولى : أقسام الحديث باعتبار المنقول عنه.	٦	ثالثا : المعضل	٢٤
أولا : الحديث القدسي	٦	رابعا : المنقطع	٢٥
الفرق بين القرآن والحديث القدسي	٦	خامسا : المدلس	٢٦
ثانيا: الحديث المرفوع	٦	أنواع التدليس	٢٦
الأول : المرفوع الصريح	٦	البواعث على التدليس	٢٨
الثاني : المرفوع حُكماً	٦	مراتب التدليس	٢٩
ثالثا : الحديث الموقوف	٧	حكم التدليس	٢٩
رابعا: الحديث المقطوع	٧	الحديث المعنعن	٣٠
المقدّمة الثانية: أقسام الحديث باعتبار عدد طُرُق نقله إلينا	٨	سادسا : المرسل الخفي	٣١
القسم الأول : المتواتر	٨	القسم الثاني من أقسام المردود وهو : ما كان سبب ضعفه الطعن في الراوي	٣٢
أنواع المتواتر	٨	أولا : الموضوع	٣٣
١.المتواتر لفظا ومعنى	٨	ثانيا: المتروك	٣٥
٢.المتواتر معنى فقط	٨	ثالثا : المنكر	٣٥
القسم الثاني : الآحاد.	٩	رابعا : الشاذ	٣٦
أقسام الآحاد	٩	خامسا : المعلل	٣٧
١.المشهور	٩	سادسا : المدرج	٣٨
٢.العزيز	١٠	سابعا : المقلوب	٤٠
٣.الغريب	١٠	ثامنا : المضطرب	٤١
المقدمة الثالثة : أقسام الحديث من حيث قبوله ورده	١٢	تاسعا : المصحف	٤٢
المقبول	١٢	أمور أخرى تتعلق بالراوي تؤثر في صحة الحديث:	٤٣
أولا : الحديث الصحيح	١٢	١.الجهالة بالراوي	٤٣
ثانيا: الحديث الحسن	١٤	مجهول العين	٤٣
ثالثا : الصحيح لغيره	١٧	مجهول الحال	٤٣
رابعا : الحسن لغيره	١٨	٢.الوصف بالبدعة	٤٤

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٣.سوء الحفظ	٤٥	أولا : صحيح البخاري	٥٥
مسألة : حكم قبول الزيادة	٤٦	ثانيا : صحيح مسلم	٥٥
المقدمة الخامسة: المتابعات والشواهد	٤٨	ثالثا : سنن أبي داود	٥٥
تعريف الشاهد	٤٨	رابعا : جامع الترمذي	٥٥
تعريف المتابعة	٤٩	خامسا : سنن النسائي	٥٦
الاعتبار	٤٩	سادسا : سنن ابن ماجه	٥٦
الإسناد العالي	٥٠	سابعا : مسند الإمام أحمد	٥٦
الإسناد النازل	٥٠	ثامنا : موطأ مالك	٥٧
المقدمة السادسة : معرفة الصحابة والتابعين	٥١	المقدمة الثامنة : الكلام على الجرح والتعديل باختصار	٥٨
١.معرفة الصحابي	٥١	أهمية لجرح والتعديل	٥٨
٢.معرفة التابعي	٥٢	تعريف الجرح والتعديل	٥٨
المقدمة السابعة:المؤلفات الحديثية أقسامها وأمثلة عليها	٥٤	مراتب الجرح والتعديل وألفاظها	٥٩
القسم الأول : المؤلفات التي تهتم في متن الحديث	٥٤	أهم مصنفات الجرح والتعديل	٦١
القسم الثاني : المؤلفات التي تهتم في سند الحديث	٥٤	الفهرس	٦٢
الكلام على بعض المؤلفات باختصار	٥٥		